الرسالة ٤٣٩

تحولات البنية الإحالية ودلالاتها في النص القرآني

د. إيهاب همّام عطية الشّيوي
كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى - مكة المكرمة (سابقاً)
كلية الآداب - جامعة أسيوط (الوادي الجديد)
جمهورية مصر العربية

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية السادسة والثلاثون - ١٤٣٧هـ / ٢٠١٥م

المؤلف:

د. إيهاب همام عطية الشيوي

- مدرس النحو والصرف والعروض، كلية الآداب، الوادي الجديد، جامعة أسيوط.

الخبرات الأكاديمية:

١-مدرس النحو والصرف والعروض بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة ٦ أكتوبر، مصر، عام ٢٠٠٩م - ٢٠١٢م.

٢-مدرس النحو الصرف والعروض بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، عام ٢٠١٢م - ٢٠١٤م.

الإنتاج العلمي:

١-القضايا النحوية والصرفية في المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة الأندلسي. رسالة ماجستير (مخطوطة) بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٥ م.

٢-المقام بين النحاة والبلاغيين - دراسة في نحو النص. رسالة دكتوراه (مخطوطة) بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٩ م.

٣-المدخل إلى نحو اللغة العربية. كتاب تعليمي، منشور بدار البيان، الفيوم، عام ٢٠٠٩ م.

٤-التضمين العروضي ودوره في التماسك النصي. بحث منشور بمجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عام ٢٠١٢ م.

٥- مفارقات نحوية في اطراد القاعدة وشذوذها. بحث منشور بمجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، السعودية، مايو ٢٠١٣م.

٦-الوجوه اللغوية بين التزام القراء وطرائق التوجيه النحوي. بحث منشور بمجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عام ٢٠١٥م.

المحتوى

ملخص ١٣

مقدمة ١٥

تمهيد ١٩

المبحث الأول: تحولات الرابط الإحالي ٢٩

١- التحول بالالتفات الضميري ٣١

٢- التحوّل من ضمير الغيبة إلى الاسم الإشارة ٣٥

٣- التحول من ضمير الغيبة إلى الاسم الموصول ٣٨

٤- التحول من اسم الإشارة إلى ضمير الغيبة ٤١

٥- التحول من الاسم الموصول إلى اسم الإشارة ٤٤

المبحث الثاني: تحولات مرجع الإحالة ٤٧

١- التحولات الكمية ٤٧

٢- التحولات النسبية ٥٩

٣- التحولات النوعية ٦٧

المبحث الثالث: تحولات النظم الإحالي في النص القرآني ٧٥

١- التعاقب الإحالي ٧٥

٢- التفريع الإحالي ٧٧

٣- التوازي التركيبي الإحالي ٧٩

٤- العدول الإحالي ٨٠

خاتمة البحث ٨٣

الهوامش ٨٧

المصادر والمراجع ٩٥

مُلَخَّص

يعرض هذا البحث خصائص البنية الإحالية للغة العربية في النص القرآني؛ وذلك من خلال التحولات بين طرفي الإحالة (الرابط الإحالي، ومرجعه)، والتنوع في طرائق النظم الإحالي في لغة القرآن الكريم، التي هي من مقتضيات السياق ودلالاته.

ويُؤْثِر البحث كلمة «**تحولات**» على كلمة «**العدول**» عن أصل التركيب؛ لأن التحولات تكشف عن مرونة النظام اللغوي عند تنوع الاستعمال؛ فهي نابعة من داخل ذلك النظام، ولها صفة الاستقلال في تكوين البنية الإحالية بضوابط نحوية ودلالية، تحكم توارد الرابط مع مرجعه، من حيث الشكل والدلالة؛ ومن ثمَّ فإن استخدام إحدى صور البنية الإحالية دون غيرها في التعبير عن دلالة معينة رهين بتوافر الصحة اللغوية أولًا، ثم تأتي جماليات استعمالها تَبَعاً لها. أما العدول عن أصل البنية والتركيب؛ فهو مرتبط بأغراض الكلام ومقاصد المتكلم، وبالشق الجمالي للغة، ومن ثم يأتي التساؤل: لماذا عُدِل عن هذا التركيب إلى غيره؟ وما مقاصده؟ وما دلالاته؟... وهكذا.

إذاً علاقة «التحول» في البنى اللغوية - ومنها الإحالية- بـ «العدول» عن أصل البنية والتركيب هي علاقة الكل بجزئه، أو العام بالخاص. وإن التركيز على العدول وحده صرفٌ للبحث عن الشكل إلى الدلالة، والأنساق اللغوية - كما هو معلوم - شكل ودلالة؛ إذ لا يُتصّور في فهم اللغة الاكتفاءُ بأحدهما دون الآخر. ومن ثوابت التحليل النصي أن البنية الإحالية يجب أن تُدرس من خلال القواعد النحوية والمبادئ الدلالية التداولية معاً؛ دونما عزل لإحداها عن الأخرى. وبناء على ذلك، ناقش البحث التحولات الشكلية للرابط الإحالي، وما يترتب عليها من تحولات في الدلالة، وعَرَضَ أيضاً تحولات المرجع الإحالي، الكمية والنسبية والنوعية، وتحولات النَّظْم الإحالي التي تمثل مظهراً من مظاهر إعجاز النظم القرآني.

مقدمة

تحكم علاقةُ اللفظ بالمعنى (المبنى في مقابل المعنى) النُّظُمَ الإحاليةَ للغات؛ إذ يتوقف فَهْمُ المستويات التحليلية لأبنيتها الصوتية والصرفية والتركيبية على ما تحيل إليه أنماطها الشكلية من دلالات معجمية ونحوية ومقامية (اجتماعية)، تتضافر فيما بينها في تشكيل المعنى الدلالي للغة. والنظام الإحالي للغة العربية له خصوصية معينة، مردها مرونة تراكيبها وبلاغة أساليبها، ناهيك عن ارتباطها بالنص القرآني المعجز في نظمه اللغوي. ومن حيث أراد الدارسون معالجة هذا النظام الإحالي للكشف عن خصوصيته؛ فإنهم لا يعدمون بعض صعوباته، مثل: «تعدد المحال إليه في الإحالة النصية بوجه خاص، واختلاف النحاة في التفسير التركيبي والدلالي لعنصر الإحالة، وغموض في هذا النظام، وخفاء العلاقة بين العنصر الإحالي (الرابط)، والعنصر الإشاري (المرجع)، حين يتعذر تَحَقُّق المطابقة في الجنس والعدد...»[(١)].

والبحث معنيٌّ في دراسة «**تحولات البنية الإحالية ودلالاتها في النص القرآني**» بالكشف عن خصوصية النظام الإحالي للغة العربية، من خلال العلاقة بين طرفي الإحالة (الرابط، ومرجعه) وطرائق النظم الإحالي في لغة القرآن الكريم. وهو- في كل ذلك - ينطلق من النص ابتداءً، قبل الوصول للقواعد النحوية والدلالية المنظمة لهذه التحولات، ويعود ذلك لعدة أمور، هي:

١- أن العلاقة الدلالية بين طرفي البنية الإحالية لا تنشأ إلا في إطار النص اللغوي ذاته، ولا وجود لهذه العلاقة في النظام اللغوي إلا في صيغ مجردة، أو في وحدات لغوية معزولة عن السياق.

٢- النظام اللغوي نظام غير منغلق على نفسه، بل يتوسع في حدود إمكاناته بربط المكونات اللغوية للبنية الإحالية بملابسات السياق الخارجي، التي تؤسس الجوانب التداولية للنص.

٣- يراعي النظامُ اللغوي عند تشكيل البنية الإحالية طبيعةَ توارد عناصرها في النص، بالتوفيق بين ثوابت النحو وثوابت الأسلوب، فالأخيرة ليست كسابقتها؛ «فثوابت النحو هي القواعد التي لا يجوز الخروج عليها. أما ثوابت الأسلوب فغير ملزمة، ولكنها إذا وُجِدَتْ في الكلام وَجدْتَ له رِيْحَ العربية ومذاقها، وإذا فُقدت منه لم تجد له لوناً ولا طعماً، وإن كان صحيح اللفظ واضح المعنى..»[٢]. لذلك تُوصف البنية الإحالية بأنها علاقة نحوية دلالية تداولية بين عناصرها.

وعلى الرغم من أن فكرة «الإحالة» نفسها غير جديدة في الدرس اللغوي؛ فإنّ مبلغ علمي أنّ دراسة «**تحولات البنية الإحالية**» بأشكالها ودلالاتها من خلال النص القرآني لم تتعمق الدراسات السابقة في تناولها، واكتفت بإشارات مقتضبة لبعض مشكلاتها في اللغة العربية، ومن هذه الدراسات على سبيل المثال، ما يلي:

١- من أشكال الربط في القرآن الكريم: تضافر العناصر الإشارية والعناصر الإحالية في تماسك النص[٣]، للدكتور سعيد حسن بحيري، ضمن كتابه: «في العلاقة بين البنية والدلالة: دراسات لغوية وتطبيقية»، ط ١، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٩م.

٢- الإحالة في القرآن الكريم: دراسة نحوية نصية[٤]، للدكتور تامر عبد الحميد أنيس، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم، القاهرة، ٢٠٠٨م. وهي منشورة بدار الإمام البخاري، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.

٣- البنية الدلالية والإحالية للضمائر[٥]، للدكتور أشرف عبد البديع عبد الكريم، مجلة علوم اللغة، المجلد «٩»، عدد «٣»، ٢٠٠٩م.

٤- الإحالة بالضمائر ودورها في تحقيق الترابط في النص: دراسة وصفية تحليلية[٦]، للباحث نائل محمد إسماعيل، المجلد «١٣»، عدد «١»، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، ٢٠١١م.

هذا، وقد اتبعتْ هذه الدراسة منهجاً (**وصفياً تحليلياً**) للبنية الإحالية، حيث وصفتِ النمط الشكلي لها وطرائق النظم فيها، وما يترتب عليه من تحولات في الدلالة، وحلّلتِ العلاقة بين طرفيها «الرابط الإحالي، ومرجعه»، وذلك بالنظر للقواعد النحوية والتداولية، المنظمة لتواردهما في النص القرآني.

وتأتي هذه الدراسة في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة:

- **المقدمة**: وتناولت الهدف الرئيس للبحث، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة، ومحاورها.

- **التمهيد**: ويركز البحث فيه على خصائص البنية الإحالية، ودورها في التماسك النصي..

- **المبحث الأول: تحولات الرابط الإحالي**، وذلك من خلال تحولاته الشكلية؛ وما يترتب عليها من تحولات في الدلالة من الحضور والمشاهدة إلى الغيبة، والعكس؛ مراعاة للسياق .

- **المبحث الثاني: تحولات المرجع الإحالي**؛ حيث التحولات الكمية والنسبية والنوعية، التي تقتضي روابط إحالية معينة، وما تفرزه من أنواع الإحالات الداخلية النصية والمقامية الخارجية .

- **المبحث الثالث: تحولات النظم الإحالي في النص القرآني**، وهي صورة لإعجاز النظم القرآني في بنية الإحالة، ومن صورها التعاقب، والتفريع، والتوازي التركيبي، والإبدال الإحالي .

- **الخاتمة**: وعرضَتْ أهم نتائج البحث.

وأسأل الله العلي العظيم أن ينفعنا بما علمنا، ويجعل قولنا وعملنا خالصين لوجهة الكريم.

والله - تعالى - من وراء القصد **!!**.

تمهيد

اللغات بمستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبية هي نظم إحالية، فطرائق تأليف الكلام وترابط أجزائه قائمةٌ على العلاقة المحكمة بين وحدات لغوية، يُحيل بعضها إلى بعض. ولما كانت البنية الإحالية إحدى البنيات الصغرى المشكِّلة لبنية النص الكلية، فإن لها دوراً لا يقلّ عن غيرها في تحقيق التماسك النصي؛ حيث «يحكمُ العنصر الإشاري (المرجع) كل العناصر الإحالية (الروابط) المتعلقة به، من حيث يعطيها قيمتها. وهذا التحكم لا يراعي الحدود التركيبية، ولا تَفرض عليه الخطية (النظم والتراصف) في الكلام اتجاهاً واحداً...»[٧]. فتتسم العلاقة بين مكونات بنية الإحالة بالمرونة، في إطار معايير نحوية ودلالية، فلا تتقيد هذه المكونات بمسافات ثابتة ومطردة، عند تراصفها داخل الجملة الواحدة أو عدة جمل، مكونة للنص.

وبنية الإحالة من منظور نصي، لا تقتصر على العلاقة الذهنية بين الوحدات اللغوية (الدّوال) وصورها في الواقع الخارجي (المراجع)، مروراً بمدلولات هذه الدّوال اللغوية[٨]. فالاقتصار على ذلك يجعلها بمعزل عن سياق النص؛ لذلك لم تكن للعناصر الإحالية (الضمائر، وأسماء الإشارة، والموصولات، والوحدات المعجمية... وغيرها) قيمة في ذاتها، بل تتحدد قيمتها في سياقٍ يربطها بما تُحيل إليه من معانٍ تتضافر مع دلالات أبنية النص الأخرى؛ فتُقدِّم توجيهات إحالية. وبناء على هذه القيمة السياقية للربط الإحالي قسَّم **كلماير** Kallmeyer هذه الصيغ إلى صيغ إشارة غير إحالية، وصيغ إشارة إحالية، يقول: " نطلق على صيغ الإحالة التي لا تقدّم أي تَوَجُّهٍ على مستوى الإحالة صيغَ إشارة غير إحالية. أما صيغ الإشارة التي تقدم توجيهات إحالية، فنطلق عليها على العكس من ذلك صيغَ إشارة إحالية (عائدية)...»[٩].

وتتحقق التوجيهات الإحالية بوجود علاقة دلالية بين صيغة الإشارة الإحالية، وعنصر التعلق (المرجع أو المفسِّر) الذي يتقدمها غالباً، ثم الكشف عن أوجه التطابق بينهما في النوع والعدد والتعيين، ثم دور السياق نفسه في بيان القدرة الإحالية عند غياب التطابق بين طرفي بنية الإحالة في بعض صور النظم الإحالي في النص. ويتضح ذلك من تحليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾﴾ (الأنعام: ٩٥).

فاسم الإشارة (ذلكم) صيغة إشارة إحالية، ذات توجُّه إحالي على مستوى التعلق وتأليف التركيب اللغوي، فبينه وبين المرجع (الله) «عنصر التعلق» علاقة دلالية، وتطابق في التذكير والإفراد والتعريف. ويُوجب سياقُ النص تقدمَ المرجع وتكراره ؛ تعظيماً للمشار إليه وتكريماً لذاته (سبحانه). وبهذا تتحدد قيمة رابط الإشارة داخل البنية الإحالية، ويظل اسم الإشارة - في غياب هذه التوجيهات الإحالية - لا قيمة له في ذاته، بوصفه صيغة إشارة (غير إحالية) لا تقوم بعملية الربط الإحالي أو بدور تداولي.

ويتوسع علماء النص في عناصر الإحالة ذات القدرة الإحالية، فلا يقصرونها على الإشاريات (الضمائر والمبهمات)، بل يدخلون تحتها الأعلام، وأسماء الأجناس العامة، مثل: (رجل، امرأة،...)، وأسماء عامة متبوعة بالصفات، وأنواع البدل، والمشتقات، وجمل الصلة..، وأسماء عامة محددة بأدوات، وضمائر الإشارة والملكية والأعداد...، والصيغ البديلة، والنكرات...[١٠]. ويعكس هذا التنوع في العناصر الإحالية التضافرَ الإحالي بين الأبنية المختلفة في النص، حيث تكون انعكاسات نصية لتعبيرات مترابطة، ذات علاقات خارجية، بسياق الموقف.

وللبنية الإحالية عدة خصائص، يمكن بيانها استئناساً بتعريف **جان بيجه** Jean Piaget للبنية، ففي تقديره أنه «تتألف البنيةُ من ميزات ثلاث: الجملة

(الكلية)، والتحويلات، والضبط الذاتي»[١١]. فنجد أننا أمام ثلاث خصائص للبنية الإحالية، وهي:

١- الكلية:

تتكون البنية الإحالية من عدة عناصر: روابط إحالية، كالضمائر وأسماء الإشارة والموصولات وأدوات مقارنة...، ومراجع / مفسرات، كالوحدات المعجمية «مفردة أو جملة أو فقرة...» المفسرة لها، وعلاقة إحالية بين هذه العناصر مجتمعة في بنية واحدة، تخضع لقوانين وضوابط نحوية ودلالية. وليست قيمة هذه القوانين وأثرها في التعامل مع عناصر البنية الإحالية وأجزائها منفردة، بل في العلاقات الجامعة لها داخل بنية النص الكلية.

ولعل هذه السمة الشمولية مدعاة لأن تكون بنيةُ الإحالة أمارة أو بيِّنة لسانية على البنيات الشاملة الكبرى، تلك التي ينادي بها علماء النص، يقول **فندايك** Van Dijk: «والطريق الثالث للأمارة هو أنَّ ما تظهر فيه البنيات الكبرى من صيغة لسانية قد يوجد خلال الإحالة المرجعية، إذ نحن نستعمل الأسماء الموصولة والإشارية؛ لتدل على الأحداث المذكورة بآخر عائد في قضية ذات بنية كبرى فقط»[١٢]. وهذا يعني أن إيجاد علاقات بين الجمل والفقرات والعبارات داخل النص لا يتوقف فقط على المعاني والدلالات والقضايا التي تحملها، بل تتأسس أيضاً على الإحالة المرجعية، وكيفية توارد المرجع في تسلسل الجمل وقضاياها. فبينما يُنظر إلى صيغ الروابط الإحالية في بنيتها بالثبات، يظل إدراك طبيعة مراجعها ومفسراتها المتغيرة أمراً ضرورياً؛ بالنظر إلى السياقين اللغوي والخارجي للنص.

وتتيح شمولية البنية الإحالية وجوهاً مختلقة للنَّظْم، على نحو ما سنرى في صور التعاقب والتفريع والتوازي والعدول الإحالية؛ لأن النظرة الجزئية لكل بنية صغرى على حدة هي تقطيع لأوصال المعنى المراد، الذي يفضي إلى انغلاق عملية الفهم والإفهام بين المتكلم والسامع. فعلى سبيل المثال، قوله تعالى:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾﴾ (البقرة: ٢٥٨).

يلاحظ أن ركيزة البنية الكلية للخطاب القرآني في الآية الكريمة هي الإحالات المتعاقبة، التي تسهم فيها كل علاقة إحالية بدلالتها الجزئية في تشكيل المعنى الدلالي الشامل للخطاب الحجاجي بين إبراهيم (عليه السلام) والنمرود؛ إذ إن طبيعة النظم الإحالي للبنية قائمة على الأسباب، التي تترتب عليها نتائجها؛ ومن المستحيل الفصل بينها. كما أنه لا يمكن عزل البنيات الإحالية الفرعية بعضها عن بعض؛ لأن مجموعها يكوّن بنية إحالية كلية متماسكة دلالياً.

٢- التحويلات:

تنطلق البنيوية في دراسة التحويلات داخل الأبنية من فرضية «أن النظام اللغوي المتزامن ليس ثابتاً. فهو يَكْبت أو يَقْبل الابتكارات؛ تبعاً للحاجات المحددة، بتعارضات أو علاقات النظام... »[١٣]. ويُفهم من ذلك أمران؛ **الأول**: مراعاة طبيعة اللغة؛ حيث تتغير وتتطور مفرداتها وتراكيبها؛ تبعاً للمقاصد والأغراض .**والثاني**: أن مسألة التطور اللغوي غير عشوائية؛ إذ تحكمها معايير تحافظ على الصحة اللغوية وجماليات الاستعمال معاً.

والبنية الإحالية - بوصفها جزءاً من النظام اللغوي - نسق لغوي للتحولات الداخلية، تلك التي تمنحها صفة الاستقلالية عند تكوين بنيتها الكلية. وقد تحدث القدماء والمحدثون عن صور مختلفة لتحولات البنية الإحالية في إطار الضوابط النحوية والتداولية، دون اقتصار على مجال واحد منها. وهذا محور البحث حول تحولات الرابط الإحالي ومرجعه وأشكال النظم الإحالي في النص القرآني، فهي بنية غير ثابتة أو ساكنة، حتى ترد على نمط واحد؛ وذلك لأن التغيرات وتنوع مقاصد

الكلام من العوامل المساعدة على التحول من نمط إحالي إلى نمط آخر. وعلى الرغم من وجود التحولات داخل البنية؛ فإنها تحولات منظمة غير عشوائية؛ أي تخضع لقوانين داخلية تساعدها على الضبط الذاتي.

وينبه البحث على أن تحولات البنية الإحالية؛ وإن بدت إجراء للعدول من نمط شكلي إلى آخر، فإن العدول فيه القصد من قبل المتكلم عند المفاضلة بين الأنماط الإحالية، التي تُساوِق الأغراض السياقية والمقتضيات الدلالية. أما التحولات المرادة هنا؛ فهي تلك التحولات الكاشفة عن دور النظام اللغوي في تنسيق عملية التوارد بين مكونات البنية اللغوية وغير اللغوية، أو التوفيق بين ثوابت النحو وثوابت الأسلوب، وهما متكاملان في تحقيق الصحة اللغوية وجماليات الاستعمال.

٣- الضبط الذاتي:

تقصد البنيوية بالضبط الذاتي للبنية «أن التحويلات الملازمة لبنية معينة لا تؤدّي إلى خارج حدودها، ولكنها لا تولّد إلا عناصر تنتمي دائماً إلى البنية وتحافظ على قوانينها»(١٤). وظاهر العبارة يَشِي بأن كل بنية إحالية تكتفي بنفسها، دون أن تنتظم مع البنيات الزمنية والتركيبية للنص، لكن المراد أنها تتسم باستقلالية في تنظيم مكوناتها التي تحافظ على قوانينها، وتحقق لها الانخراط مع بنيات صغرى فرعية داخل البنية الكلية للنص.

ومن المعلوم أن القواعد موجودة بالفعل في أي لغة، والبنية الإحالية هي نسق لغوي مكوّنٌ من وحدات لغوية، هي روابط الإحالة ومراجعها والعلاقات المنتظمة بينها. وقد نص النحويون على تلك القواعد التي تساعد البنية الإحالية على الضبط الذاتي، قبل الدخول في علاقة نصية مع بنيات أخرى، فعلى سبيل المثال، نجد أنهم وضعوا ضوابط تحكم توارد ضمير الغيبة مع مرجعه، وهي: (ضرورة أن يكون للضمير مرجع يفسره. وأن يتقدم المرجع على الضمير في أغلب صوره. وصلاحية

أن يُعَبَّر بالضمير عن مرجعه (التطابق بينهما). واتصال الضمير بمرجعه، فيكون قريباً منه، ويجوز للمرجع أن يكون بعيداً؛ إذا وجد دليل عليه)[١٥].

ولم يخرج علماء النص عما ذكره القدماء، ولم يتوسعوا فيه إلا بقدر التفاوت في المنهج الذي يُولي أهمية للنص وعدم الاقتصار على دراسة الجملة، فقد تحدث **كلاوس برينكر** Klaus Brinker عن شروط نحوية وموضوعية للبنية الإحالية، تحقق التماسك النصي، وأذكرها - هنا - ملخصة[١٦]:

لقد بنى **برينكر** الشروطَ النحوية للبنية الإحالية على فرضية (**الإعادة**)، ويريد بها العلاقة النحوية والدلالية بين عناصر الإحالة معاً من جهة، وبينها وبين ما تحيل إليه من عناصر إشارية، مفسرة لها في بنية النص من جهة أخرى، وهو يفرق بين نوعين للإعادة، هما:

١- **إعادة صريحة**: حيث «يُكرَّر تعبير معين (كلمة، أو ضميمة مثلاً) من خلال تعبير، أو عدة تعبيرات في الجمل المتتابعة للنص في صورة مطابقة إحالية»[١٧]. وتكون الإعادة من خلال أسماء، أو ضمائم اسمية (ضمير متصل باسم، وأعدادها، وجزء وصفي، كالمشتقات)، أو ضمائر.

ونركز في أقواله على الإعادة من خلال الضمائر، وهي تحل محل الأسماء، وأقل صور المطابقة بينها - من وجهة نظره - تكون في الجنس النحوي، فالضمير قسم من أقسام الاسم. ويشمل الضميرُ عنده، الضمائرَ الشخصية، خاصة ضمير الغائب (هو، هي، ضمير الشأن، هما، هم...)، وضمائر الإشارة (ذلك، وذانك، وذاك)، إذا لم تصاحب الاسم المشار إليه، مثل: (ذلك الرجل) ؛ فهو يستبعد الإحالة التي ترد في حدود الجملة. والظروف، مثل: (ثَمَّ، هناك، آنذاك، ومن ثمَّ).

ويخالف **كلاوس برينكر** Klaus Brinker رأي علماء النص في مقولة «**بدائل الصيغ**»؛ فهُمْ يقصرونها على الإحالة الإشارية بالظروف، لكنه يتوسع في هذا المصطلح، ليضم كلّاً من الضمائر الشخصية والإشارية، والظروف الإشارية، اعتماداً على المطابقة الإحالية في عناصر التوزيع للصيغ، كالنوع والعدد والتعيين بينها وبين مراجعها المفسرة لها، عند إعادة أبنية لغوية أخرى.

٢- **إعادة ضمنية**: حيث يكون العنصر الإحالي غير مطابق للعنصر الإشاري، أو أن يُحيل عنصر إحالي إلى مرجعين مختلفين ليس بينهما مطابقة، ولكن ربما تكون بينهما علاقات معجمية أخرى، كعلاقة الجزء بالكل، أو التفصيل بعد الإجمال، أو علاقة الاشتمال، أو التقابل الدلالي.. إلخ؛ فتستحيل البنية النصية من بنية ربط إحالي إلى بنية ربط معجمي. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾﴾ (الشعراء ١٣٢: ١٣٤) .فقوله: جملة مبدلة من قوله: **أمدكم بما تعملون** من قبيل استبدال الجزء بالكل، والمطابقة هنا من جهة الإعراب فقط. ولم تكُن البنية من نوع المطابقة التي تستدعي الإعادة الصريحة؛ ومن ثمَّ كانت الإعادة في الآيات إعادة ضمنية، علاقتها معجمية هي علاقة الجزء بالكل.

وتقوم الإعادة في البنية الإحالية على مؤشرات ذات طبيعة تركيبية ودلالية، وقد صنفها **كلاوس برينكر**Klaus Brinker على النحو التالي: **١- من الناحية الدلالية**: يعرض للبنية مؤشرات (نصية داخلية، ولغوية داخلية، ولغوية خارجية). **فالمؤشر النصي الداخلي** للإحالة، يعني أن العلاقة الإحالية بشكلها النصي بين تعبير العنصر الإشاري (المرجع / المفسر) وتعبير العنصر الإحالي (الرابط) لا تنشأ إلا في النص ذاته، ولا وجود لها بهذا الشكل في النظام اللغوي؛ وأن وجودها في النص اللغوي تطبيق لمؤشر لغوي داخل ذلك النظام، يتمثل في الفصائل النحوية للعناصر الإحالية، والوحدات المعجمية للعناصر الإشارية.

والمؤشر اللغوي الداخلي يعني أن العلاقة بين طرفي الإحالة (الرابط ومرجعه) كائنة في النظام اللغوي؛ في صيغ مجردة من علاقات دلالية، كالترادف والعموم والتضمن والتجاور.

أما المؤشر اللغوي الخارجي، فيتوسع في النظام اللغوي، وذلك بربط المكونات اللغوية لبنية الإحالة بملابسات السياق الخارجي، مثل: خبرة المتكلم والسامع، ومعرفة العالم لديهما، وكل ما يسهم في التواصل بينهما خلال عملية الفهم والإفهام، وهذا يمثل الجوانب التداولية للنص.

٢- **ومن الناحية النحوية**: تؤدي صيغ الأدوات، والضمائر (الشخصية، والإشارة، والاستفهام...)، بوصفها عناصر إحالة داخل بنيتها، دوراً في تحقيق التماسك النصي عن طريق إعادة وحدات لغوية متطابقة معها دلالياً. لكن يجب مراعاة القواعد النحوية، التي تنظم طبيعة تواردها في أثناء إنتاج النص اللغوي؛ لأنها من إجراءات فهم سياق النص.

ويربط كلاوس برينكر Klaus Brinker بين الشروط النحوية والموضوعية لبنية الإحالة، من منطلق أن بنية الإعادة تقوم - على الأرجح - بوظيفة البنية الحاملة للصلات الموضوعية للنص، فتشير إلى طبقة أعمق يسميها: «**البنية الموضوعية**» للنص. وأهم شرط موضوعي لديه، هو أن تعبر أوجه الإعادة في بنية الإحالة عن تَوَخُّد موضوع النص، وهذا يؤكد لنا فهم الضبط الذاتي لبنية الإحالة على أن قــواعد النحو وقوانينه تعطيها استقلالية في تكوين العلاقة بين مكوناتها أولاً، ثم تساعدهما - بعد ذلك - على الانخراط مع بنيات فرعية داخل وحدة موضوع النص، أو البنية الكلية له.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تعريف البنية الإحالية: بأنها (نسق لغوي، من التحولات المنضبطة ذاتياً، بقواعد نحوية دلالية، تنظم العلاقة بين مكوناتها الإحالية، وتجعل منها وحدة كلية منسجمة تركيبياً ودلالياً مع أبنية النص الزمنية والتركيبية).

❋ ❋ ❋

المبحث الأول: تحولات الرابط الإحالي

انتهى البحث إلى أن البنية الإحالية نسقٌ لغويّ من التحولات الداخلية المنضبطة ذاتياً. وكلُّ تحوّل في شكل البنية يترتب عليه تحوّلٌ ملازم له في المعنى الدلالي، بمفهومه الشامل الناتج من التفاعل بين المعاني المعجمية، والنحوية، والسياقية. فالشكل - بتعبير التحويليين - هو البنية السطحية (الظاهرة) للتركيب، الذي يمثّل المنطوق اللغوي المادي للدلالة، ذات الصورة المجردة داخل البنية العميقة (الخفية). وعند استقراء النص القرآني تجد أشكالاً عدة للتحوّل في الرابط الإحالي؛ كأَنْ يتحول بالالتفات بين الضمائر، أو من دلالة الغيبة إلى الحضور والمشاهدة، أو من دلالة الحضور والمشاهدة إلى الغيبة... وهكذا، ولا يمكن بحال من الأحوال إغفالُ الدلالات التي أفرزتها هذه التحولات؛ لأن البنى اللغوية - ومنها البنية الإحالية - ذات شكل ودلالة، وكل منهما يُؤَثّر في الآخر.

ويركز البحث في دراسته على بعض الروابط الإحالية، مثل: (**الضمير، واسم الإشارة، والاسم الموصول**) . وهي تكتسب توجيهاتها الإحالية داخل بنية النص من علاقتها الدلالية بمراجعها ومفسراتها. كما أنها تقوم بعدة إجراءات وظيفية، مثل: تحقيق التماسك النصي بين الوحدات اللغوية التي تَضْعف العلاقة بينها، والاختصار في موضع لا يقتضي التكرار، والاحتراز من اللبس عند صلاحية أكثر من مرجع للرابط الواحد، ويُعْطَف على ذلك دورها التداولي عند عملية التحوّل من رابط لآخر، لأغراض ومقاصد كلامية يقتضيها السياق.

وقد تحدث النحويون القدماء عن العلاقات الشكلية والدلالية بين هذه الروابط، والتي يمكن أن تفسر أحياناً إجراءات التحوّل فيما بينها داخل البنية الإحالية، وهي على النحو الآتي:

- **ارتباطها بفكرة العامل النحوي**: حيث يُفترض لكل معمول عاملٌ، فتحلّ هذه الروابط محل الأسماء، اختصاراً واحترازاً من اللبس، كما أنها تشغل بعض المواقع الإعرابية للأسماء المفسرة لها دلالياً - **أنها من المبنيات**، وعلة بنائها شبهها بالحرف، ووجه الشبه أنها لا تستقل بنفسها، وإنما تفتقر إلى تقدمِ ظاهرٍ ترجع إليه. ولعل الإبهام والافتقار فيها كان دافعاً **لسيبويه** نحو إدراجها تحت قسم واحد هو (الأسماء المبهمة). يقول: «الأسماء المبهمة: هَذَا، وهَـذانِ، وهَذِه، وهَاتَانِ، وهَؤُلَاءِ، وذَلَك، وذَانَكَ، وتِلْكَ، وتَانِكَ، وتَيْك، وأُولئِكَ، وهُوَ، وهي، وهُماَ، وهُم، وهُنّ، وما أشبه هذه الأسماء (يريد الموصولات)»[١٨].

- **الافتقار لمرجع مفسِّرٍ لها**: فإما أن يكون مرجعها غير مذكور، ويعــوضه الحضور والمشاهدة لضميري المتكلم والمخاطب، واسم الإشارة. وإما أن يُذْكَر مع ضمير الغيبة، واسم الموصول.

ويُطْلِق علماء لغة النص على هذه الروابط مصطلح (الكنائيات). وقد استعرض **بوجراند** Beaugrande الكفاءة الإحالية للألفاظ الكنائية داخل النص؛ بناء على معايير نصية شكلية ودلالية أيضاً، يوجزها البحث فيما يلي:

- تخضع الألفاظ الكنائية لقواعد تحكم تواردها داخل البنية؛ وذلك لأمن اللبس في المعنى. - هي ذات صيغ محددة، تتوزع على الأجناس النحوية (النوع، والعدد، والتعيين)، ولها مراجع تعود إليها في بنية الإحالة. - تتضح كفاءة الألفاظ الكنائية، حين تستعمل للدلالة على قطع طويلة من الخطاب، صراحة أو ضمناً - يؤدي اللفظ الكنائي دوراً في التفريق بين مراجع متعددة، تصلح أن تدخل معه في علاقة إحالية، لما بينها من تشابه في الدلالة عليه. - تأخر الألفاظ الكنائية عن مراجعها في بنية الإحالة أكثر احتمالاً من ورودها متقدمة عليها. وفي حالة عود اللفظ الكنائي على مرجع متأخر، يفضل أن تكون الإحالة ذات مدى قريب؛ إذ يصعب

المحافظة على الترابط بين عناصر متباعدة أو غير واضحة في فضاء النص.
- تتصل الألفاظ الكنائية بجوانب تداولية اتصالية؛ لأن من طبيعة صيغها الإبهام وعدم التحديد. ويتطلب تفسيرُها وبيان دلالتها ودورها داخل البنية كلَّ أنواع القرائن اللفظية والمعنوية؛ من أجل أمن اللبس؛ ولذلك تتصل بمعايير نصية، كالسبك والقصد والقبول؛ حيث يتعاون المتكلم والسامع في عملية الفهم والإفهام.
- من إجراءات استعمال اللفظ الكنائي أنه يحيل لغير مذكور، فتظهر كفاءته النصية في ربط النص اللغوي بسياق الموقف وتحديد دلالة اللفظ، وهذا يحدث مع ضميري المتكلم والخطاب، واسم الإشارة(١٩).

إذاً، ثمة اتفاق بين النحويين القدماء وعلماء النص المحدثين في العلاقات الشكلية والدلالية لروابط الإحالة «الكنائيات»، تلك التي تساعد في عملية الربط وتحقيق التماسك بين الوحدات اللغوية داخل البنية، كما أنه قد يفسر أشكال التحوّل في الرابط الإحالي، كما يبدو على النحو التالي:

أولاً - التحول بالالتفات الضميري: الالتفات في عمومه، والالتفات الضميري بصفة خاصة ظاهرة أسلوبية، تنفرد بها العربية عن سائر اللغات(٢٠)، فهي علامة على ثرائها ومرونتها .ويقوم إجراء التحول بالالتفات بين الضمائر على أساس فكرة العدول عن المطابقة في الذات أو الشخص، والتي هي شرط مَكِينٌ في عملية الربط الإحالي. ويحدث الالتفات لمقتضيات سياقية تتصل باللغة ومقاصد استعمالها؛ فقد حكم **الزمخشري** على الظاهرة بأنها سلوك جماعي من أهل اللغة، «وذلك على عادة افتنانهم في الكلام وتصرفهم فيه؛ ولأن الكلام إذا نُقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع، وإيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد، وقد تختص مواقعه بفوائد»(٢١).

لكن يرى **ابن الأثير العلوي** أن «الموجب لاستعمال هذا النوع من الكلام لا يجري على وتيرة واحدة، وإنما هو مقصور على العناية بالمعنى المقصود، وذلك المعنى يتشعب شُعباً كثيرة لا تنحصر، وإنما يُؤْتَى بها على حسب الموضع الذي ترد فيه»[٢٢]؛ فهو يعلل للظاهرة اعتماداً على الفصاحة والعناية بالمعنى المراد؛ تبعاً لمقتضيات السياق المتعددة.

ولظاهرة الالتفات في العربية مستويان، حددهما البلاغيون عند تعريفهم لها، وهما: **الأول، مستوى الالتفات الضميري**، فقالوا: هو أن «يُنقل كلّ من الحكاية (التكلم)، والخطاب، والغيبة من موضع لآخر»[٢٣]. وينتمي هذا المستوى إلى البنية الإحالية بالضمير فقط.

١- فالتحول من **الخطاب للتكلم**، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ (**الفاتحة** : ٥).

٢- والتحول من **التكلم للخطاب**، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝٢٢﴾ (**يس**: ٢٢).

٣- والتحول من **الغيبة للتكلم**، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ وَمَا يَخْفَىٰ ۝٧﴾ (**الأعلى**: ٧ - ٨).

٤- والتحول من **التكلم للغيبة**، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢﴾ (**الكوثر**: ١- ٢).

٥- والتحول من **الغيبة للخطاب**، كقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ۝٨٩﴾ (**مريم**: ٨٨ - ٨٩).

٦- والتحول من **الخطاب إلى الغيبة**، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ (**يونس**: ٢٢).

والثاني، مستوى الالتفات الأسلوبي أو النصي؛ حيث «العدول من أسلوب إلى أسلوب آخر، مخالف للأول»[٢٤]. ولا يقتصر الالتفات في هذا المستوى على التحولات بين الضمائر، بل يشمل كلَّ ما يحدث من تحولات زمنية للأفعال، من الماضي إلى المضارع، ومن المضارع إلى الماضي... إلخ .وهذا المستوى من التحولات الزمنية للأفعال يشكل **البنية الزمنية** للنص؛ حيث «يحكم الفعلُ الرئيسي، أو كلُّ مكون دالّ على زمن إشاري في كل جملة كلَّ الأزمنة المتوفرة في الأفعال أو غيرها في جملته تلك، وهذه العناصر فرعية ثانوية في التركيب»[٢٥].

وعلى الرغم من أن الالتفات الضميري في البنية الإحالية ليس على درجة واحدة من حيث الشكل والدلالة، وعلاقة الضمير بمرجعه؛ فإن **أبا حيان الأندلسي** يشترط في الالتفات «أن يكون المدلولُ واحداً». يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾: «**وإياك**: التفات؛ لأنه انتقال من الغيبة، إذ لو جرى على نسق واحد لكان إياه. والانتقال من فنون البلاغة، وهو الانتقال من الغيبة للخطاب أو التكلم، ومن الخطاب للغيبة أو التكلم، ومن التكلم للغيبة أو الخطاب. والغيبة تارة تكون بالظاهر، وتارة بالمضمر، **وشرطه أن يكون المدلول واحداً**. ألا ترى أن المخاطب بإياك هو اللّه تعالى؟»[٢٦]. ومراد ذلك أن تكون دلالة الضمير - محل الالتفات - منصرفةً لمرجع واحد.

وما نصّ عليه **أبو حيان الأندلسي** هو درجة واحدة من درجات الالتفات، سماها الدكتور **تمام حسان** الالتفات «**النحوي الخالص**»، حين يكون المدلول في بؤرة القصد وصورة الضمير مختلفة، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا۟ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ (**الشورى**: ٤٨) . فالضمير في «أعرضوا»، و«عليهم» له صورتان مختلفتان، إلا أن الدلالة تبقى واحدة؛ لأن حركة الضميرين تُحيل إلى مرجع واحد هو «الكافرون»؛ حيث وردت البنية الإحالية في معرض دعوتهم إلى عبادة الله وحده.

وقد ذكر الدكتور **تمام** درجتين أُخريين للالتفات، هما: «الالتفات الدلالي الخالص»، و«الالتفات الدلالي النحوي» .**أما الالتفات الدلالي الخالص**، فيكون العنصر النحوي - الضمير محل الالتفات - على صورة واحدة لا يتغير، لكن عند إيراده في البنية مرة أخرى تتغير دلالته عن الدلالة الأولى، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبۡتَغُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ فَكَاتِبُوهُمۡ إِنۡ عَلِمۡتُمۡ فِيهِمۡ خَيۡرٗاۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ﴾ (**النور**: ٣٣) . فصورة الضمير واحدة في «كَاتِبُوهم»، و«آتُوهم»، إلا أن دلالته مختلفة تبعاً للقرائن، فدلالته في «كَاتِبُوهم» تنصرف لـ «ملك اليمين»، فما يزالون رقيقاً حتى تقع المكاتبة. أما دلالة الضمير في «آتُوهم» فهي «للأحرار»، باعتبار الحال التي سيكونون عليها بعد المكاتبة.

وتتغير دلالة الضمير وصورته في **الالتفات الدلالي النحوي**، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ۝٨﴾ (**الفتح**: ٨ - ٩) . فالالتفات في حركة الضمائر يتجه من التكلم إلى الخطاب، ثم إلى الغيبة، وهي مختلفة في صورتها ودلالاتها على ما تحيل إليه من مراجع؛ لذلك فالالتفات دلالي نحوي في آنٍ معا(٢٧).

ويلاحظ وجود جانب الدلالة في الدرجات الثلاث للالتفات؛ مما يؤكد أن الإحالة في بنية النص هي علاقة دلالية بين الرابط الإحالي - الضمير محل الالتفات - والمرجع المفسر له. وليس من الضروري أن تختلف دلالة الضمائر على مراجعها عند التحول بالالتفات في بنية الإحالة باختلاف صورها، فقد تختلف صورتا الضمير مع أن دلالتهما تنصرف لمرجع واحد، كالالتفات الدلالي الخالص. كما أنه لا يعني اتحاد صورة الضمير أنه دليل على اتحاد الدلالة على المرجع الواحد، على نحو ما يحدث في الالتفات النحوي الخالص.

وبناء على ذلك؛ يرى البحث أن الالتفات بين الضمائر - في نظر النحويين والبلاغيين على السواء - هو تحول في الذات أو الشخص تحديداً دون المراجع

المفسرة لها؛ لأن دلالة المرجع ثابتة ومحددة، إما بالحضور والمشاهدة لضميري المتكلم والمخاطب، وإما بالذكر مع ضمير الغيبة؛ لإزالة إبهامه. ولقد كانت عبارة القدماء الواصفة للالتفات بأنه «**نقل**» ذوات التكلم والخطاب والغيبة من موضع لآخر- دقيقة جدّاً؛ لأن النقل إجراء أسلوبيّ لا يرتبط بموقع معين في النص، ويُسهم في تعدد المعنى للمبنى الواحد؛ فالالتفات لا يمثل معاقبة ضمير لآخر في موقعه، فالمعاقبة إجراء قاعدي يرتبط بموقع معين، ويسعى إلى تعدد المبنى للموقع الواحد(٢٨).

ثانياً - التحوّل من ضمير الغيبة إلى اسم الإشارة: من الإجراءات التركيبية التداولية للبنية الإحالية في النص القرآني تحولُ الرابط الإحالي من ضمير الغيبة إلى اسم الإشارة على مستوى الآية الواحدة، أو عدة آيات تكوّن مقطعاً لغوياً، أو بنية صغرى للنص. ولهذا التحول عدة محددات، هي: (الموقعية، والمطابقة الإحالية، والسياق).

والموقعية هي صلاحية اسم الإشارة لأن يحل محل الضمير، ويشغل موقعه الإعرابي في البنية الإحالية. وهذه الموقعية جعلت اسم الإشارة من روابط الجملة، التي تنوب عن الضمير؛ إذ ينظر النحويون إلى الأخير على أنه الأصل في عملية الربط؛ لأنه يربط حين يكون مذكوراً في البنية أو محذوفاً(٢٩). لكن اسم الإشارة لا يربط عناصر التركيب إلا مذكوراً فقط؛ لدلالته على الحضور، والحذف يتنافى مع هذه الدلالة؛ فيوهم باللبس. يقول **سيبويه** عن علاقة اسم الإشارة بضمير الغيبة: «وقد يكون» هَذَا «وصواحبه بمنزلة» هُوَ «يُعرف به، يقول: «هَذَا عبدُ اللهِ، فاعرفْه»، إلا أن «هَذَا» ليس علامةً للمضمر، ولكنك أردت أن تُعرِّف شيئاً بحضرتك»(٣٠).

فاستدراك **سيبويه** بالتنبيه على دلالة اسم الإشارة التي تفيد التعريف والحضور يمثل أن التحول من الربط الإحالي بضمير الغيبة إلى اسم الإشارة مقصود لذاته وليس تناوباً بينهما في المعنى؛ لأن الغرض من الخطاب هو استحضار المشار إليه في الموقف الكلامي، وهذا لا ينجزه ضمير الغيبة.

والمطابقة الإحالية هي نتيجة مترتبة على الموقعية، وهي لا تنصرف إلى العلاقة بين رابطَي الإحالة (اسم الإشارة، وضمير الغيبة) عند عملية التحوّل؛ فقد تبين أنّ الرابط إنْ لم يدخل في علاقة إحالية مع مرجعه ومفسره، فلا قيمة له في ذاته، ويبقى مجرد عنصر إشاري غير إحالي. فالمطابقة الإحالية المرادة هنا تقوم بين الرابط ومرجعه، وهي متوقفة على وجــود علاقة دلالية تربط بينهما، تكشفها عناصر التوزيع في (النوع، والعدد، والتعيين)، بالإضافَة إلى إمكانية إعادة المرجع إلى موقع الرابط دون إخلال بالمعنى، على غرار ما يحدث في الإحالة التكرارية.

أما السياق، فيُعين على فهم دلالات التحوّل بين رابطَي الإحالة «اسم الإشارة، والضمير». وعناصر السياق قد تكون عناصر لغوية تدخل في تكوين بنية الإحالة الشكلية، فيعرف بسياق النص .Textual Context أو عناصر غير لغوية تتصل بالموقف الكلامي، كعلاقة المتكلم بالمخاطب، ومقاصد الحديث... إلى غير ذلك من ملابسات تحيط بالنص وتوجّه دلالته، ويعرف ذلك بسياق الحال أو الموقف Context of situation.

ويمكن اختبار هذه المحددات الثلاثة في قوله تعالى:

١- ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾﴾ **(البقرة ١٥٥: ١٥٧).**

٢- ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴿٢٧﴾﴾ **(البقرة : ٢٧)** .

في البنية الإحالية للآيات نوعان من الاستبدال: **الأول**، استبدال اسم الإشارة «أُولئِكَ» بضمير الغيبة «هُمْ» في عملية الربط الإحالي .**والثاني**، استبدال رابط الإحالة «أُولئِكَ» بمرجعه، وهو «الصَّابِرِينَ» المفرّع بجملة الصلة بعده، مراعاةً للتعلق والاتصال بين النعت ومنعوته في النص الأول. و«الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ» في النص الثاني.

ويقوّي عملية الاستبدال بين طرفي الإحالة صلاحيةُ أن يقع المرجع **موقع** اسم الإشارة، دون إخلال بالمعنى. وكذلك وجود علاقة دلالية بينهما، تتمثل في **المطابقة الإحالية** في الذات والنوع والعدد والتعريف. ويؤدي **السياق** دوره في الكشف عن دلالات التحول الإحالي من ضمير الغيبة إلى اسم الإشارة، حيث دلالة «أولئك» على البعد واستحضار الموقف؛ ولذلك قال النحويون: «اسم الإشارة وُصْلةٌ إلى نقل الاسم من تعريف العهد إلى تعريف الحضور والإشارة»[٣١]. وقد جاءت الدلالات مساوقة لسياق الذم والتوبيخ لمن ينقض عهد الله، أو في سياق التعظيم والتكريم للصابرين، ولا يخفى أن استعمال ضمير الغيبة - هنا - يُفوّت هذه الدلالات التي يفرزها السياق.

ويرِدُ في بعض أشكال بنية الإحالة رابط إحالي «اسم إشارة»، ثم يليه ضمير الفصل، كما في قوله تعالى: أولئك هم المهتدون، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾. فالمقتضى التركيبي الذي استدعى وجود ضمير الفصل؛ ليفصل بين المبتدأ والخبر- يمنع استبدال ضمير الغيبة باسم الإشارة، فيقال: «هُمْ هُم المهتدون»، أو «هُمْ هُم الخاسرون»؛ لئلا يؤدي هذا الإجراء التركيبي إلى ركاكة الأسلوب، وتفويت دلالة الإشارة على البعد؛ بقصد التعظيم أو التوبيخ. لكن على المستوى الدلالي للبنية السطحية يكون الضميرُ توكيداً للربط الإحالي باسم الإشارة.

٣- وقد يقع اسم الإشارة موقع ضمير الشأن، فيقوم بدوره في عملية الربط الإحالي، كقوله تعالى: ﴿فَلَنُذِيقَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَذَابًا شَدِيدًا وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ﴿٢٨﴾﴾ (فصلت: ٢٧- ٢٨). والتقدير: «إنّه جزاءُ أعداءِ اللهِ النّارُ». ويعضد ذلك أن الوقف على لفظ «النَّارُ» جائز، فتكون معاقبةُ الضمير مسوغاً للربط بالإشارة[٣٢].

وتكشف البنيةُ الإحالية التقاربَ بين ضمير الشأن واسم الإشارة تركيبياً ودلالياً؛ حيث وقع اسم الإشارة في صدر الجملة الخبرية، وما جاء بعد الإشارة يفسرها ويبينها. وعلى الرغم من أنها إشارة لإحالة قبلية تضمنتها الآية السابقة: فلنذيقن الذين كفروا عذابا شديدا ولنجزينهم أسوأ الذي كانوا يعملون، فإنّ سياق التهويل والتفخيم يقتضي جذب انتباه المتلقي لدلالة الجملة بعد اسم الإشارة، وهذا يتفق مع ما نقله **السيوطي** عن ضمير الشأن قائلاً: «هو ضمير غائب، يأتي صدرُ الجملة الخبرية دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه»(٣٣).

ثالثاً - التحول من ضمير الغيبة إلى الاسم الموصول: من مقتضيات عملية الربط الإحالي أن يؤدي الرابط وظيفتين: إحداهما تركيبية، والأخرى دلالية. ولا يختلف في ذلك الاسم الموصول - بوصفه رابطاً إحالياً - عن ضمير الغيبة؛ حتى تتم عملية التحول داخل البنية؛ بناء على عدة معايير منظمة لها، وهي: أن يكون المرجع المفسر للموصول متقدماً عليه، ومنعوتاً معرفة، أو في حكم المعرفة .وأن يكون النعت جملة الصلة، المبينة والمتممة لمعنى الموصول، الذي يتوصل به إلى المنعوت(٣٤). ويضاف لذلك صلاحية الموصول لأن يُعقب ضمير الغيبة من جهة المعنى.

١- ومثال ذلك، قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾﴾ (الكهف: ١٠٣- ١٠٤). حيث تتكون بنية الإحالة من منعوت معرفة هو «الأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً»، ورابط إحالة «**الَّذِينَ**» وهو الموصول. وجملة الصلة «ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا»، وبتضام الموصول وصلته يتحدد النعت دلالياً. ويصلح في الآية معاقبة الموصول لضمير الغيبة في عملية الربط من جهة المعنى، فيقال: «هم ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدنيا»؛ ويؤكد ذلك أن صلة الموصول مفرعة بالعطف «وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا»، وهي مشتملة على ضمير الغيبة «**هُم**».

وتعد بنية الإحالة بالموصول شديدة التعلق والاتصال بين مكوناتها، لتضافر عدة عوامل، تتمثل فيما يلي:

- التلازم بين الموصول وصلته، فهما كالكلمة الواحدة؛ ولأن إبهام الموصول يتطلب جملة الصلة التي تزيل إبهامه .

- يترتب على هذا التلازم أحكامٌ تركيبية بينهما، قد بيّنها النحويون بعدم جواز عمل الصلة في الموصول. أو الفصل بينهما بأجنبي. أو تقدم الصلة على الموصول؛ إلا إذا كَثُرت أجزاء الصلة؛ فيجوز تقدم بعضها على بعض. وما يعطف على الصلة يأخذ حكمها في الحاجة إلى رابط أو عائد يعود إلى الموصول(٣٥) .

- ويقوي عمليةَ الربط الإحالي بالموصول شرطُ وجود عائد في جملة الصلة يعود إليه. فتكون الإحالة نصية مركبة من إحالة الموصول على مرجع سابق، وإحالة الضمير في صلة الموصول إلى مرجعين: «الموصول»، و«مرجع» ذلك الموصول.

ويحصر أغلب النحويين الدور التركيبي للموصول في الوظيفة النحوية؛ متجاهلين دوره الدلالي في عملية الربط الإحالي بين الموصول وصلته من جهة، ومرجع الموصول من جهة أخرى. فهم يرون أن الاسم الموصول يتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل؛ لأن الجمل نكرات؛ فيكون قرينة تمنع التباس الصفات بالأحوال؛ لكن يتحدث **عبد القاهر الجرجاني** عن الدور الدلالي في حكمه على المسألة، فيقول: تفسير هذا أنك لا تصل «الذي» إلا بجمل من الكلام قد سبق من السامع علم بها، وأمر قد عرفه له، نحو: أن لا ترى عنده رجلاً ينشده شعراً، فتقول له من غد: «ما فعلَ الرجلُ الذي كان عندك بالأمسِ ينشدُكَ الشعرَ؟». هذا حكم الجملة بعد «الذي» إذا أنت وصفت به شيئاً... أنه جيء به؛ ليفصل بين أن يُرَاد ذكر الشيء بجملة قد عرفها السامع له، وبين أن يكون الأمر كذلك(٣٦).

وهذه لفتة ذكية من **الإمام عبد القاهر**؛ حيث ربط الدور الدلالي لبنية الربط بالموصول بالسياق وعلاقة المتكلم بالسامع؛ ليفسح المجال لدلالات متعددة ناتجة من المقاصد والأغراض.

٢- فقد يكون وصف مرجع الموصول بصفة تفيد المدح، كقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ (الحج: ٣٤ - ٣٥) .

فسياق الآية هو تعداد صفات المخبتين: الخشية لله تعالى، والصبر على المصيبة، وإقام الصلاة، والإنفاق مما رزقهم الله تعالى من فضله.

٣- وقد تفيد الصفة معنى «التعظيم»، كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾﴾ (**الحشر: ٢٢**) .

٤- أو تدل على «الذم والوعيد»، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ﴿٩٥﴾﴾ (**الحجر: ٩٥ - ٩٦**) ...وهكذا تتعدد المعاني التي تفيدها الإحالة بالموصول؛ تبعاً لتعدد المقامات؛ مما يستعصي على الحصر، وخاصة في الأسلوب القرآني المعجز.

وتبدو الكفاءة النصية لبنية الإحالة بالموصول في تحديد مدى الإحالة، وهي بذلك تتسق مع المقتضيات النحوية لعلاقة التلازم بين الموصول وصلته من جهة، وبين النعت ومنعوته من جهة أخرى. فكلٌّ من مركب الصلة ومركب النعت بمثابة الكلمة الواحدة، ولذلك كان مرجع الموصول قريباً منه، وهذا ما يُعْرَف في علم النص بالإحالة النصية «ذات المدى القريب». ومن صور الكفاءة النصية للتحول من الربط بضمير الغيبة إلى الموصول، أن الربط بضمير الغيبة يفضي إلى ركاكة الأسلوب بتكرار روابط من فصيلة واحدة، فقد يُخَالَفُ بين الروابط الإحالية مع اتفاق دلالتها على المرجع؛ مراعاة للنظم والتراصف في الجمل.

رابعاً - التحول من اسم الإشارة إلى ضمير الغيبة: من صور التحوّل في الرابط الإحالي، أن يؤدي ضمير الغيبة دور اسم الإشارة في عملية الربط، عند غياب المطابقة الإحالية في (العدد) بين الرابط ومرجعه. وقد عبّر النحويون عن هذا الإجراء التركيبي بعبارات عدة، مثل: «الحمل على المعنى»، أو «استعمال الضمير بمعنى الإشارة»، أو «إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة». وكلٌّ منهم يقصد إلى توجيه المخالفة في التطابق الإحالي بين طرفي الإحالة في العدد؛ حيث يأتي الضمير الغائب بصيغة المفرد المذكر، ويأتي مرجعه مثنى أو جمعاً، أو جملة. وقد وردت هذه البنية الإحالية في غير موضع من النص القرآني، نحو:

١- قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗۚ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا ٤﴾ **(النساء: ٤.)**

٢- وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفۡتَدُواْ بِهِۦ مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنۡهُمۡۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٣٦﴾ **(المائدة: ٣٦)**.

٣- وقوله: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمۡعَكُمۡ وَأَبۡصَٰرَكُمۡ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنۡ إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَأۡتِيكُم بِهِۦۗ ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ ثُمَّ هُمۡ يَصۡدِفُونَ ٤٦﴾ **(الأنعام: ٤٦)** .

٤- وقوله: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجۡنَ فَتَيَانِۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا تَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِنۡهُۖ نَبِّئۡنَا بِتَأۡوِيلِهِۦٓۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٣٦﴾ **(يوسف: ٣٦)** .

٥- وقوله: ﴿مَا كَانَ لِأَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ وَمَنۡ حَوۡلَهُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرۡغَبُواْ بِأَنفُسِهِمۡ عَن نَّفۡسِهِۦۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ لَا يُصِيبُهُمۡ ظَمَأٞ وَلَا نَصَبٞ وَلَا مَخۡمَصَةٞ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوۡطِئٗا يَغِيظُ ٱلۡكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنۡ عَدُوّٖ نَّيۡلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٞ صَٰلِحٌۚ﴾ **(التوبة: ١٢٠)** .

وعند تحليل البنيات الإحالية في الآيات، يلاحظ عدة أمور، هي:

- أن رابط الإحالة هو ضمير الغائب المتصل، المفرد المذكر. - المراجع المفسرة للضمير، هي إما مثناة، وإما مجموعة، وإما متعددة بالعطف. - لا توجد مطابقة إحالية بين الضمير ومراجعه في العدد. - يمكن استبدال اسم الإشارة (ذَلِكَ) بضمير الغيبة، دون إخلال بالمعنى. - البنى الإحالية في الآيات من نمط الإحالة القبلية، حيث يتقدم المرجع ويتأخر الضمير.

وقد ترتب على إجراء التحوّل في البنية الإحالية من اسم الإشارة إلى ضمير الغيبة، إعطاءُ الأخير الحكم التركيبي للأول، مع احتفاظ كل منهما ببعض الدلالات الخاصة، ويؤكد ذلك أمران، هما:

أ- **أصل الوضع في المبهمات**، أنها وضعت على الإفراد والتذكير، وهو ما ذهب إليه **الزمخشري** بقوله: «أسماء الإشارة تثنيتها وجمعها وتأنيثها ليست على الحقيقة، وكذلك الموصولات»[٣٧]. وهذه إشارة منه إلى التطور التاريخي لوضع المبهمات واستعمالها، فقد وُضعت أولاً على صيغة المفرد المذكر، ثم استعملت في مراحل تالية مؤنثة ومثناة ومجموعة؛ باعتبار ما تحيل عليه من مراجع، تتطابق معها في الذات والنوع والعدد والتعيين. فإعطاء ضمير الغيبة حكم اسم الإشارة المفرد المذكر في إحالته على مرجع لا يطابقه في العدد، إنما كان مراعاة لأصل الوضع فيه.

ب- **دلالة الإشارة على الغيبة**، فلاسم الإشارة استعمالان، ذكرهما **ابن جني** قائلاً: «أما أسماء الإشارة، فـ «هذا» للحاضر...، و«ذلك» للغائب...»[٣٨]. ومردّ هذه الدلالة ليست للصيغة وحدها، بل لعلاقتها بالمرجع، فالأصل في الإشارة أن تكون حسية يفسرها الحضور والمشاهدة للمشار إليه. وقد تكون ذهنية؛ فتحتاج إلى مرجع ومفسر يتقدمها. ومن هنا أخذ اسم الإشارة حكم ضمير الغيبة في تقدم المرجع عليه. يقول **رضي الدين الأستراباذي**: «واسم

الإشارة لما كان موضوعاً للمشار إليه إشارة حسية، فاستعماله فيما لا يُدرك بالإشارة الحسية، كالشخص البعيد والمعاني - مجاز، وذلك بجعل الإشارة العقلية كالحسية مجازاً؛ لما بينهما من المناسبة...»[٣٩] واسم الإشارة - حينئذٍ- يحتاج إلى مذكور قبله، فيكون مثل ضمير راجع إلى متقدم.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن ضمير الغيبة أيضاً يأخذ أحكام اسم الإشارة التركيبية في بعض استعمالاته، كأن يحيل إلى جملة أو حديث مطول، وهو ما يعرف بالإحالة المقطعية، على الرغم من أن الضمير يظل مفرداً ومذكراً. ويؤكد ذلك أن تأويل المفسرين للإحالة بضمير الغيبة على مرجع لا يطابقه في العدد، يستند إلى تأويلهم لقوله تعالى: ﴿قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٞ لَّا فَارِضٞ وَلَا بِكۡرٌ عَوَانُۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَۖ فَٱفۡعَلُواْ مَا تُؤۡمَرُونَ ٦٨﴾ (البقرة: ٦٨). يقول **الزمخشري**: «فإن قلت: كيف جاز أن يشار به (يريد «ذلك») إلى مؤنثين، وإنما هو للإشارة إلى واحد مذكر؟ قلت: جاز ذلك على تأويل ما ذكر وما تقدّم، للاختصار في الكلام، كما جعلوا «فَعَل» نائباً عن أفعال جمّة تذكر قبله. تقول للرجل: «نِعْمَ ما فَعَلْتَ»، وقد ذكر لك أفعالاً كثيرة وقصة طويلة، كما تقول له: ما أحسنَ ذلك!. وقد يجرى الضمير مجرى اسم الإشارة في هذا..»[٤٠].

ويؤخذ مما سبق، أن عملية التحول من اسم الإشارة إلى ضمير الغيبة بنية منضبطة ومستندة إلى معايير نحوية ودلالية تداولية، حيث ارتكزت على قاعدة مطردة في الاستعمال اللغوي، تعرف بـ «**الحمل على المعنى**»، قال عنها **ابن جني**: «هذا الشَّرْجُ غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح. قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً: كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد. وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً...»[٤١].

ويرى البحث أن هذا مظهر من مظاهر المرونة اللغوية في البنية الإحالية، وثراء اللغة في ألفاظها وتراكيبها، ويرتكز ذلك على سمة التطور في استعمال الرابط الإحالي- كما أشار إلى ذلك **الزمخشري** - فيساعد النظام النحوي بإجراءاته في توارد الرابط مع مرجعه في البنية.

خامساً - التحول من الاسم الموصول إلى اسم الإشارة: هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين(٤٢)؛ حيث رفض جمهور البصريين أن يتحوّل رابط الإحالة من معنى الإشارة إلى معنى الاسم الموصول. وهم في ذلك مستمسكون بالأصل واستصحاب الحال؛ ومن ثمَّ لا يُحمل أحدهما على الآخر. وأغلب الظن أنهم يعتمدون في ذلك على علاقتهما الدلالية بالمرجع، فمرجع اسم الإشارة غير مذكور؛ لدلالة الحضور والمشاهدة عليه، ومرجع الاسم الموصول يكون مذكوراً؛ لدفع التوهم واللبس في المعنى.

لكن ينص **سيبويه** على أن اسم الإشارة (ذا) إذا ركِّب مع (مَا) و(مَنْ) الاستفهاميتين، يكون بمعنى الاسم الموصول، يقول: «هذا باب إجرائهم «ذا» وحده بمنزلة «الذي». وليس يكون كـ «الذي» إلا مع «مَا»، و«مَنْ» في الاستفهام، فيكون «ذا» بمنزلة «الذي»، ويكون «مَا» حرف الاستفهام، وإجرائهم إياه مع «مَا» بمنزلة اسم واحد...»(٤٣).

أما الكوفيون، فيجيزون استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول مطلقاً، دونما قصر له على التركيب مع (مَا ومَنْ) الاستفهاميتين. ودليل الكوفيين هو السماع، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ (**البقرة: ٨٥**) . وقوله: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾﴾ (**طه: ١٨**) . وقول الشاعر:

عَدَس مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ أَمِنْتِ، وهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ(٤٤)

والتقدير في الشواهد المذكورة: (ثُمَّ أَنتُمْ الّذين تَقْتُلُونَ أنفسَكُم)، (وَمَا الّذي بِيَمِينِكَ)، و(الّذي تَحْمِلِينَ طَلِيقُ).

ومن الأهمية بمكان اختبار بنيتي الإحالة السطحية والعميقة؛ للحكم على إجراء التحوّل من الاسم الموصول لاسم الإشارة، الذي يراه الكوفيون. فمن الناحية التركيبية للبنية السطحية، يصلح ما وقع بعد اسم الإشارة، سواء شبه الجملة «بِيَمِينِكَ»، أو الجملة الفعلية «تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ» و«تَحْمِلِينَ» - أن يكون صلة للموصول؛ فلا خلاف في ذلك. لكن رَبْطُ هذه البنية بمستواها الدلالي العميق، بالنظر للسياق يفصل في الحكم على هذه المسألة.

فالتعبير بالإشارة - في الآية الأولى- «ثُمَّ أَنتُمْ هَـــؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُـمْ» ورد في سياق الاستنكار والتوبيخ لليهود الذين أخذ الله عليهم الميثاق والعهد، ثم أخلفوا ما عاهدوا عليه الله .يقول **الزمخشري**: «(ثُمَّ أَنتُمْ هَـؤُلاءِ) استبعاد لما أسند إليهم من القتل والإجلاء، والعدوان بعد أخذ الميثاق منهم، وإقرارهم وشهادتهم. والمعنى: ثم أنتم بعد ذلك هؤلاء المشاهدون، يعني أنكم قوم آخرون غير أولئك المقرّين تنزيلاً؛ لتغير الصفة منزلة وتغير الذات...»[٤٥].

أما الآية الثانية، فقد ناسب استعمالُ الإشارة سياقَ الحديث عن معجزة إلهية، تمثلت في تحويل العصا إلى حيّة تسعى بقدرة الله تعالى، وهي في حاجة للمعاينة والمشاهدة؛ ومن ثمّ كان سؤال الله تعالى نبيَّه موسى (عليه السلام) بالإشارة الحسية «تلك»، التي عاينها موسى (عليه السلام) بجارحتي البصر واليد، كما أن إنزال المشار إليه القريب منزلة البعيد تنبيه على عِظم هذه المعجزة، ولا يخفى أن استخدام الاسم الموصول يفوّت هذه المقاصد العظيمة.

وفي البيت، تجد جملة (وهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ) جملة مستأنفة، فبعد أن أخبر الشاعر «عَدَس» - على القول بأنه اسم البغلة - أنها باتت آمنة، أراد أن يلفت

انتباهها - مراعاة لحالها - بالإشارة إلى مَنْ تحمله؛ إعلاماً لها بحريته وزيادة في أمنها وسلامتها، وهذا غرض لا تنجزه غير الإشارة. وقد خَرَّج البصريون «تحملين» على أنها حال، والتأويل: وهذا محمولاً طليقُ»، أو على حذف اسم موصول للضرورة الشعرية، والتأويل: «وهَذا الذي تحملين طليقُ».

ومما سبق، يبدو أن رأي الكوفيين في استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول محل نظر؛ لأن الجهة الجامعة بينهما منفكة شكلاً ودلالة داخل البنية الإحالية؛ فالدلالة ليست بمعزل عن الشكل والصياغة. وكما قلنا: إن التحول- بوصفه سمة للأبنية اللغوية - يحتكم إلى معايير وضوابط تمنح البنية استقلالية في تنظيم مكوناتها، قبل دمجها في بنيات أخرى؛ بحيث لا تتعارض معها دلالياً أو تُوقع في اللبس.

❊ ❊ ❊

المبحث الثاني: تحولات مرجع الإحالة

مرجع الإحالة أو المفسر أحد مكونات البنية الإحالية، وبنيته اللغوية ذات معنى مستقل؛ لأنه «لا يحتاج في فهمه إلى مكون آخر يفسره»(٤٦). كما أنه يمنح روابط الإحالة توجيهات إحالية أو عائدية، تنظم كيفية تواردها في النص، بغرض تحقيق التماسك الدلالي بين أجزائه. والعلاقة الدلالية بين رابط الإحالة ومرجعه علاقة طردية، تقوم على التطابق الإحالي؛ فكل تحوُّل يطول الرابط يترتب عليه تحولات أخرى مناسبة له في مرجعه. وقد تغيب بينهما أحياناً بعضُ أوجه المطابقة؛ إلا أن ذلك إجراء تركيبي منتظم ذاتياً، ومتسق مع مقاصد الكلام وتداولياته، وما تمتاز به اللغة من مرونة ألفاظها وتراكيبها المختلفة. ويمكن رصد عدة تحولات للمرجع في النص القرآني، منها الكمي، والنسبي، والنوعي، وذلك على النحو التالي:

١- **التحولات الكمية**: تتنوع أشكال المرجع (الكمية) في بنيته الإفرادية والتركيبية؛ فقد يرد على صورة مفردة، أو مركب جزئي من جملة، أو جملة تامة، أو مقطع نصي. ولكل تحول كمي في المرجع ما يناسبه من روابط إحالية؛ بقصد المحافظة على التوجيهات الدلالية للبنية، وفي مقدمتها المطابقة بين طرفي الإحالة؛ غير أن ذلك لا ينفي وقوع العدول عن بعض أوجه المطابقة؛ لأغراض ومقاصد كلامية، على نحو ما سيرد في ثنايا البحث.

أولاً - المرجع الإفرادي: صورة المرجع الإفرادي هي الصورة الغالبة في البنى الإحالية، والنموذج الأمثل للمطابقة الدلالية بينه وبين الرابط. ولا يُراد بإفراد المرجع عدده؛ بل هو مقابل التركيب، سواء كان تركيباً جزئياً غير مستقل المعنى، أم تركيباً تامَّ الفائدة مستقلّ الدلالة.

١- **قوله تعالى**: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ۝٦ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝٧ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ۝٨﴾ (**العاديات**: ٦ - ٨) . فمرجع الضمائر في(لربِّه، إنَّه، إنَّه) هو لفظة «الإنْسَان».

٢- وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أُمْطِرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ أَفَلَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَهَا بَلْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ نُشُورًا ﴿٤٠﴾﴾ (**الفرقان: ٤٠**) . فمرجع الاسم الموصول «التي»، والضمير المستتر في «أُمْطِرَتْ»، والضمير البارز في «يَرَوْنَها» هو لفظة «القرية».

٣- وقوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴿٥٣﴾ إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴿٥٤﴾﴾ (**الشعراء: ٥٢ - ٥٤**) . فمرجع اسم الإشارة «هؤلاء» هو المشار إليه «عبادي»، والمراد: بنو إسرائيل، الذين آمنوا بموسى (عليه السلام).

ويلاحظ أن جميع الروابط الإحالية (الضمائر، والإشارة، والموصول) تقبل أن تكون مراجعها أقلّ بنية لغوية ترد عليها، وهي المفردة المعجمية. وتقع المطابقة الدلالية بينها في مختلف صورها، من حيث الذات والعدد والنوع والتعيين، تلك التي تسمح بإعادة المرجع في موقع الرابط، دون إخلال بالمعنى المراد. وأكثر أنواع الإحالة التي يرد فيها هذا المرجع الإفرادي تلك التي لا تتجاوز حدود الجملة، ومع ذلك لا ينفي وقوع المرجع خارج حدودها؛ فتأخذ سمة التنصيص، كما يتبين من الآيات التالية:

٤- في قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٤٢﴾ هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٤٣﴾ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا ﴿٤٤﴾﴾ (**الأحزاب: ٤١- ٤٤**).

تؤدي الروابط الإحالية في الآيات دوراً نصياً، وهي ضمائر الغيبة البارزة في (سَبِّحُوهُ، هُوَ، مَلائِكَتُهُ، يَلْقَوْنَهُ)، وضمائر الغيبة المستترة في (يُصَلِّي، يُخْرِجَكُم، كَانَ، أَعَدَّ)، والاسم الموصول (الذي)؛ حيث كونت الآيات بنية إحالية متماسكة دلالياً؛ لاشتراك هذه الروابط في مرجع واحد، هو لفظ الجلالة (**الله**) في الآية الأولى.

٥- وقد يكون المرجع الإفرادي مفسّراً لأغلب العناصر الإحالية، ذات الدور التنصيصي، الذي يتجاوز حدود الجملة إلى النص كله، ويقع ذلك - ويعد سمة

- في معظم السور، التي يدور فيها الحديث والقصة حول من تُسمّى السورُ بأسمائهم، مثل سورة «المنافقون»، وآياتها إحدى عشرة آية:

فقد اسْتُهِلَّتِ السورة الكريمة بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۘ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ۗ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١﴾﴾ **(الآية: ١)**. وقد اشتملت الآية على مرجع إفرادي هو «**الْمُنَافِقُونَ**» يفسر اثنين وأربعين ضميراً للغيبة، وضميرين للمتكلم، واسماً موصولاً واحداً. وهذه العناصر الإحالية النصية مبثوثة في تضاعيف الآيات من الآية «١» إلى الآية «٨».

٦- ومنه قوله تعالى في سورة الكافرون: ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٣﴾ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٥﴾ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴿٦﴾﴾ (الآيات: ١ - ٦).

في الآية الأولى، يفسر المرجعُ الإفرادي «**الْكَافِرُونَ**» العناصرَ الإحالية في الآيات التالية لها، في قوله: (تَعْبُدُونَ، أَنتُمْ، عَبَدتُّمْ، لَكُمْ، دِينُكُمْ) ؛ ومن ثمّ تأخذ هذه العناصر بعداً نصيّاً في تماسك السورة الكريمة في بنيتها الشكلية والدلالية.

ويلاحظ أن نمط البنية الذي تُبْنَى عليه الحكاية والقصة يحدد نوع العنصر الإحالي وغلبته على غيره من العناصر، فالبنية الإحالية الحجاجية والتقريرية يغلب عليها ضمائر الحضور والمشاهدة، ويتعين فيها المرجع إذا كان محكياً بالقول، والبنية الإحالية الإخبارية يكثر فيها ضمير الغيبة.

ثانياً - المرجع المركب الجزئي: يتكون المركب الجزئي من وحدتين لغويتين متضامتين نحويّاً، مثل: المركب الإضافي، ومركب الصلة، والمركب العددي، ومركب العطف... إلى آخر ذلك من المتلازمات النحوية، التي ينظر إليها النحويون على أنها بمثابة الكلمة الواحدة في دلالتها، ومن شواهد ذلك في النص القرآني ما يلي:

١- **المركب الإضافي**: ويتكون من مضاف ومضاف إليه، وقد يصلح المضاف أو المضاف إليه، أو كلاهما معاً؛ ليكونا مرجعاً للرابط الإحالي.

- وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ (الإسراء: ٧٠) .فضمائر الغيبة في «حَمَلْنَاهُمْ، وَرَزَقْنَاهُم، وَفَضَّلْنَاهُم» مرجعها المركب الإضافي«بَنِي آدَم»، لكن تتحقق المطابقة الدلالية بين الضمير «هم» والمضاف «بني»، وليس المضاف إليه «آدم». ويكتسب المضاف من الإضافة المعنوية معنى التعريف، وهو أحد أشكال المطابقة مع المرجع، أما من الناحية الدلالية؛ فيكتسب من المضاف إليه المدح والتكريم؛ لأنه جزء من آدم (عليه السلام). وبذلك يتضافر كلٌّ من المعنى المعجمي للفعل «كرَّم»، مع المعنى النحوي بإضافة «بني» إلى «آدم»، وسياق المدح والتكريم في تشكيل المعنى الدلالي للبنية الإحالية للآية الكريمة.

- وقد يصلح كلٌّ من المضاف والمضاف إليه أن يكونا مرجعاً للرابط؛ حيث إن المركب الإضافي في حكم اللفظة الواحدة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ (البقرة: ٢١٧).

يقول **أبو حيان الأندلسي**: «والضمير في (**به**) يعود على السبيل؛ لأنه هو المحدَّث عنه بأنه صدٌّ عنه، والمعنى: وكفر بسبيل اللّه، وهو دين اللّه وشريعته، وقيل: يعود الضمير في (به) على اللّه تعالى، قاله الحوفي[٤٧][٤٨].

ولكل من القولين وجاهته؛ نظراً لقوة الارتباط الشكلي والدلالي بين المضاف والمضاف إليه. وقول **أبي حيان** يراعي وحدة الموضوع المحدَّث عنه بالصدّ، وهو «السبيل» المضاف، حيث تعد وحدة الموضوع من مهمات علم لغة النص، التي يتحقق بها التماسك الدلالي للبنية. أما توجيه **أبي الحسن الحوفي** لعود الضمير

على المضاف إليه «الله»، فيرى البحث أنه يستند إلى الاختلاف في المعنى المعجمي بين «صَدٌّ»، و«كُفْرٌ». والكفر اعتقاد، والصدُّ عمل مترتب عليه؛ لذلك تنصرف دلالة الضمير إلى المضاف إليه، وهو لفظ الجلالة.

- وقد يقع المرجع الجزئي للمركب الإضافي، المفسر للعنصر الإحالي خارج جملته؛ فتتجاوز العلاقة الدلالية بينهما حدود الجملة إلى النص، ويقع ذلك في القرآن كثيراً، نحو قوله تعالى في بيان صفات عباد الرحمن: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴿٦٣﴾ وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا ﴿٦٤﴾ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ ۖ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴿٦٥﴾ إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴿٦٦﴾ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴿٧١﴾ وَٱلَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ ٱلزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا۟ بِٱللَّغْوِ مَرُّوا۟ كِرَامًا ﴿٧٢﴾ وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا۟ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴿٧٣﴾ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا۟ وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا ﴿٧٥﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴿٧٦﴾﴾ (الفرقان: ٦٣- ٧٦)

تمثل الآيات بنية إحالية متماسكة دلالياً، ومن إجراءات التماسك التفريع الإحالي بالعطف للإحالة في الآية الأولى، ومرجع العناصر الإحالية في البنية «الذين، وواو الجماعة، وأولئك» هو المركب الإضافي «**عِبَادُ الرَّحْمَنِ**»، الواقع خارج جمل العناصر الإحالية.

وقد وجّه النحاة المفسرون إعراب المرجع الإحالي توجيهاً كاشفاً للعلاقة النحوية الدلالية التي تضبط بنية الإحالة، وفي ذلك يقول **أبو حيان الأندلسي**: «وَعِبادُ الرَّحْمنِ، وهذه إضافة تشريف وتفضل. وهو جمع عبد. وقال ابن بحر: جمع عابد، كصاحب وصحاب، وتاجر وتجار، وراجل ورجال؛ أي الذين يعبدونه حق عبادته. والظاهر أن (وَعِبادُ) مبتدأ. و(والَّذِينَ يَمْشُونَ) الخبر. وقيل: (أولئك) الخبر، و(الَّذِينَ) صفة..»[٤٩].

فالعلاقة النحوية بين المرجع الإحالي وعنصر الإحالة «الذين» وصلته، إما علاقة الإسناد الخبري، وإما علاقة تكميل بالتبعية «النعت» والعطف. وعلى الوجه الثاني تكون علاقة اسم الإشارة «أولئك» بالمرجع هي علاقة الإسناد الخبري. وقد صرح **أبو حيان الأندلسي وغيره** - في صدر توجيههم الإعرابي- بعبارة تبرز أهمية السياق في بيان الدور التداولي للعناصر الإحالية، وهو التخصيص والتعظيم والتشريف والتفضل على الذين أضافهم الله إلى ذاته العلية، وجعلهم من خواص عباده؛ ولذلك اختتمت البنية الإحالية باسم الإشارة «أولئك» الدال على البعد والحضور والمشاهدة، تعظيماً وتشريفاً وتكريماً.

٢- **مركب الصلة**: ويتكون من الموصول وصلته المزيلة لإبهامه .وهما «كجزأي اسم، فلهما ما لهما من ترتيب، ومنع فصل بأجنبي إلا ما شذ»[٥٠]. ونظراً للتعلق الشديد بينهما؛ فإنه لا يستقل أحدهما عن الآخر دلالياً، عند تحديد المرجع المفسر للرابط الإحالي.

- ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّي عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ١٠﴾ (**الشورى**: ١٠) .فمرجع الضمير في «حُكْمُه» هو مركب الصلة «مَا اخْتَلَفْتُمْ». فالموصول «ما» هنا عام مشترك بين ذوات مختلفة؛ ومن ثمّ تتعين دلالته على الذات بقرينة سياقية على معنى: «الحكم بينكم

في شأنه إلى الله»[٥١]. ودلالة المرجع بالموصول المشترك «ما اختلفتم» - ومثله: مَنْ، وأَيْ- تفيد العموم، والتعريض بذم الاختلاف والفرقة. وهي نفس الدلالة التي اكتسبها الضمير الرابط في علاقة الإحالة؛ فسياق الآية يفسح مجال الاختلاف في الأمور؛ لاختلاف الآراء والأهواء؛ إلا أن كل الأمور المختلف فيها مردها وحكمها إلى الله (عز وجل).

- أما إذا كان الموصول مختصاً، كالذي والتي والذين... فدلالته على معين بقرينة «المطابقة» في الذات، والنوع، والعدد، والتعيين، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ ۝٧﴾ (**البينة**: ٧) . فالموصول «الذين» مختص لا يقوم بدور إحالي، بل هو جزء من مركب الصلة الواقع مرجعاً لرابط الإشارة «أولئك»، وقد تحددت دلالة اسم الإشارة بقرينة المطابقة مع اسم الموصول المختص وصلته. ويلاحظ أن جملة الصلة الخبرية أزالت إبهام الموصول «الذين» بالإخبار عنهم بالإيمان والعمل الصالح - وهي أمور منوط بها التكريم والتعظيم -، ولذلك تحول الرابط الإحالي من ضمير الغيبة إلى اسم الإشارة «أولئك» الدال على البعد في المنزلة والمكانة.

٣- **المركب العددي**: وهو نوع من المركب الاسمي، الذي يحتاج إلى تمييزٍ يوضحه ويفسر إبهامه .وإذا كان العدد مبهماً؛ فإنه لا يصلح مرجعاً مفسراً للرابط الإحالي إلا مع تمييزه الذي يزيل إبهامه.

- **وذلك نحو قوله تعالى**: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوۡمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ مِنۡهَآ أَرۡبَعَةٌ حُرُمٞۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُۚ فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمۡۚ وَقَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ كَآفَّةٗ كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمۡ كَآفَّةٗۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ ۝٣٦﴾ (**التوبة**: ٣٦).

فمرجع الضمير في «منها» هو المركب العددي وتمييزه «اثْنَاعَشَرَ شَهْراً» .وقد قام الضمير الرابط بدورٍ في حُسْن التخلص من بنية الربط الإحالي إلى التفريع

الدلالي لها بواسطة التفصيل بعد الإجمال. ويرى البحث أن عدم مراعاة هذا الدور كان سبباً في الخلاف حول مرجع ضمير جمع المؤنث «فِيهِنَّ». فقيل: يعود على «اثْنَا عَشَرَ شَهْراً»، أو الشهور .وقيل: يعود على «أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ». ويترجح أحدهما على الآخر- كما بيّن **السمين الحلبي** - بالنظر إلى أقرب مذكور للضمير الرابط، وأن معاملةَ جمع القلة غير العاقل معاملة جماعة الإناث أحسنُ من معاملة ضميرالواحدة(٥٢). ويعطف على ذلك دور الضمير في «منها» ؛ حيث مهد لعلاقة التفريع الدلالي، بتفصيل الأربعة الحرم، بعد إحالته إلى جملة الشهور الاثني عشر.

٤- **مركب العطف**: ويتكون من المعطوف والمعطوف عليه. والعطف إما أن يقتضي التشريك بينهما في اللفظ (الإعراب) والمعنى معاً، إذا كان العاطف أحد هذه الحروف: «الواو، ثم، الفاء، حتى، أم، أو». وإما أن يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى مع «بل، لكنْ، لا»(٥٣). ويختلف مرجع الإحالة بحسب الحرف العاطف، على النحو التالي:

- ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴿٣٦﴾﴾ (الإسراء: ٣٦) .مرجع اسم الإشارة «أُولئِكَ» في الآية هو مركب العطف بمكوناته «السَّمْعَ، وَالْبَصَرَ، وَالْفُؤَادَ». ويلاحظ أن العطف بالواو يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى؛ لذلك أُشِيرَ إليه بالجمع مراعاة للمطابقة في العدد بين الرابط ومرجعه .وفي هذا يقول **أبو حيان الأندلسي**: «وأُولئِكَ: إشارة إلى السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤادَ، وهو اسم إشارة للجمع المذكر والمؤنث العاقل وغيره»(٥٤)؛أي أن المطابقة في النوع جعلت مركب العطف مرجعاً للإشارة. ويتسق تعدد المرجع بالعطف مع دلالة اسم الإشارة على البعد، تعظيماً للمعاطيف الثلاثة؛ لخطورة شأنها عند الله (عز وجل).

- **أما في حالة العاطف المقتضي للتشريك في اللفظ دون المعنى**، فيكون المرجع لما ثبت له المعنى والحكم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي

سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٧٠﴾

(آل عمران: ١٦٩ - ١٧٠).

فدلالة «بل» على الإضراب والإعراض تُثبت المعنى والحكم لما بعدها، ونفيه عما قبلها. وتوجيه الرفع في «**أحياءٌ**» - وهي قراءة حفص - على أن المرفوع خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هم أحياءٌ»، ويكون العطفُ بـ «بل» عطفَ جملٍ لا مفردات؛ ومن ثم يقتضي حرف العطف التشريك في اللفظ والإعراب دون المعنى. وبناء على ذلك التوجيه يكون مرجع ضمائر الغيبة في (ربهم، يرزقون، آتاهم، يستبشرون، بهم، خلفهم) هو «الذين قُتلوا في سبيل الله»؛ أي يكون المرجع مركب الصلة(٥٥).

وقد قُرئ بنصب «**أحياءً**» - وهي قراءة ابن أبي عبلة - فتكون معطوفة على «أمواتاً» من قبيل عطف المفردات، والمعنى: «بل احْسَبْهُم أحياءً». فالتشريك هنا في اللفظ دون المعنى، ومن ثمَّ يعود الضمير في (ربهم)، (يرزقون)، (آتاهم)، (يستبشرون)، (بهم)، (خلفهم) على المعطوف «أحياءً» وليس المعطوف عليه «أمواتاً». ولذلك قال **الزمخشري**: «يُرْزَقُونَ مثل ما يُرزق سائر الأحياء؛ يأكلون ويشربون. وهو تأكيد لكونهم أحياءً...»(٥٦).

وينبه البحث على أن صورة مرجع الإحالة بالعطف بـ «بل» قد أفادت دلالة القصر والتخصيص والتعظيم، ودليل ذلك إسناد روابط الإحالة السابقة - التي تعود للأحياء من الشهداء في سبيل الله - إلى الله تعالى، والرزق، والاستبشار بما آتاهم الله من فضله، وهي أمور اختصهم الله (عز وجل) بها؛ إعظاماً لشأنهم.

ثالثاً - المرجع الجُمْلِيّ: الجملة التامة كما عرفها النحويون: ما أفادت فائدة يحسن السكوت عليها، فهي مستقلة بمعناها النحوي، عندما يكتمل ركناها الأساسيان «المسند، والمسند إليه». ويبرر وقوع المرجع جملة أنه ليس في حاجة

إلى ما يفسره، فهو مستقل في دلالته، بوصفه جملة هنا. وعند استقراء النص القرآني، تجد أن هذا القسم من المراجع مرتبط بأنواع معينة من الروابط الإحالية، نحو ضمير الغيبة المفرد، وبخاصة ضمير الشأن، واسم الإشارة المفرد المذكر منه، بما لا يدع مجالاً للشك في أن عمليةَ تحول المرجع ورابطه الإحالي منضبطةٌ بقواعد منظِّمة لتواردهما داخل البنية.

١- ففي قوله تعالى: ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ (الأنبياء: ٩٧) .تجد أن البنية الإحالية للآية مكونة من رابط هو ضمير الغيبة «هي» الملازم للإفراد، ويعرف بضمير الشأن. ومرجع ذلك الضمير الجملة الخبرية بعده «شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا» ويجب أن تتأخر عنه، ولا تُتْبَع بتابع، كما أن الضمير مرفوع بالابتداء، وتُعرف الإحالة بأنها إحالة نصية بعدية. وهذا التحليل مبني على الخصائص التركيبية، التي اشترطها النحويون لضمير الشأن والقصة(٥٧).

وتمثل هذه الخصائص التركيبية أوجهَ مخالفةِ القياس في «عود الضمير على متقدم في اللفظ والرتبة». ويلزم النظر إليها بوصفها من صور العدول عن الأصل؛ لمقاصد وأغراضاً سياقية؛ ومن ثمَّ أشار النحويون والبلاغيون إلى القيمة الدلالية لهذا النمط الإحالي، يقول في ذلك **رضي الدين الأستراباذي**: «والقصد بهذا الإبهام (في ضمير الشأن) ثمَّ التفسير تعظيمُ الأمر وتفخيمه، فعلى هذا لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يُعتنى به»(٥٨)، وفي ذلك مراعاة لقصد المتكلم بجذب انتباه السامع بالإبهام؛ رغبة في تعظيم ما يخبره به، وهذا كثير في بلاغة العرب.

٢- **وقد يعود ضمير الغيبة المفرد على مرجع سابق يقع جملة**، فتكون الإحالة الداخلية النصية إحالة قبلية، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ (**المائدة: ١١٦**) .فضمير الغيبة المفرد

في «قلته، علمته» يعود على جملة سابقة عليه، وهي «اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ».

٣- **ويأتي المرجع أيضاً، جملة تامة مشاراً إليها باسم إشارة مفرد**، نحو قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ ۚ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ **(المائدة: ٩٧)** .فاسم الإشارة «ذلك» يعود على جملة «جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرامَ»، وقد أجاز **الزمخشري** عوده على ما ذُكِر من حفظ حرمة الإحرام بترك الصيد وغيره(٥٩).

ولا يكون المرجع الجملة مُفسِّراً للاسم الموصول؛ إذ إن الموصول وُصْلةٌ للربط بين المنعوت المعرفة والنعت. ومن المعلوم أن الجملة لا تقع منعوتاً ولا توصف بالتعريف أو التنكير، إلا بدلالة رابط الإحالة. وينبه البحث أيضاً على أن تحوّل المرجع من الإفراد إلى التركيب تامّ الفائدة يتحكم في طبيعة الروابط الإحالية، فيلزم أن تكون من نوع ضمير الغيبة، واسم الإشارة، شريطة الإفراد فيهما.

رابعاً - المرجع مقطع نصي: يعد هذا النوع من المراجع أوثق صلة بما ينادي به علماء النص من ضرورة وجود بنية دلالية كلية للنص؛ حيث يُحيل رابط الإحالة إلى عدة جمل، تشكل مقطعاً كاملاً. ويُراعَى في هذا الإجراء النصي كَوْنُ الرابط الإحالي اسمَ إشارة مفرداً، وهو ما نقله **ابن الشجري** من «أنهم (يريد العرب) يشيرون بـ (ذلك) إلى الجمل والحديث الطويل، المشتمل على كلم كثيرة...»(٦٠).

١- ومن شواهده القرآنية التي استدل بها قوله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓاْ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ ﴿١١٢﴾﴾ (آل عمران: ١١٢).

تشتمل بنية الإحالة على رابط الإشارة «ذلك» وقد تكرر مرتين، وهو مفرد مذكر يدل على بعد المشار إليه. ومرجعه عدة جمل أو مقطع نصي متقدم عليه. وللرابط - هنا - دور دلالي تداولي في بيان العلاقة المنطقية بين الجزاء والعمل، وفي تأكيد عدل الله (عز وجل) ؛ فلا يظلم ربك أحداً، وفيه أيضاً تعريض وذم وتهديد لهؤلاء العصاة من بني إسرائيل.

٢- ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ ۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴿٤٩﴾﴾ (ص: ٤٩). واسم الإشارة «هذا» مفرد مذكر، يشير إلى كلام سابق عليه، تضمن حديثاً عن أنبياء الله، ورد في ثمانٍ وعشرين آية - من الآية (٢١) إلى الآية (٤٨) - شكلت مقطعاً نصيّاً ومرجعاً إحاليّاً لاسم الإشارة.

وتكمن الكفاءة النصية لرابط الإحالة في الإيجاز والعدول عن التكرار، والربط بين الكلام المشار إليه والكلام المعطوف بعده. كما بيّن **أبو حمزة العلوي** بأنه «أكد تلك القصص باسم الإشارة والعطف بذكرهاعلى ما سبق...، ومصداقُ ما قلته من إفادتها للتأكيد هو أنها لا تأتي (يريد في النص القرآني) إلا وتعقبها «إنّ» المؤكدة، كما في ظاهر الآية..»[٦١].

ووقوع المرجع مقطعاً نصيّاً كثيرٌ في القرآن الكريم، لكن يلفت البحث النظر إلى أمرين:

الأول، يختلف المرجع المقطعي عن المرجع الجُمْلِي، فرابطه لا يكون ضمير غيبة مفرداً كالأخير؛ وذلك لأن ضمير الغيبة بديلٌ عن الذات والشخص؛ فيحتاج إليه. وعلى الرغم من أن مرجعه قد يقع جملة تامة؛ فإن ذلك يرد في حالات معينة، يكون فيها الضمير قريباً من مرجعه، كما في ضمير الشأن. أما اسم الإشارة؛ فيفسره الحضور والمشاهدة، ولا يتقيد بالذات؛ بل يشير إلى الحديث المطول، بوصفه جزءاً من الموقف الكلامي الكاشف للعناصر اللغوية وغير اللغوية، التي تعين في فهم سياق النص ودلالته.

والثاني، يحكم المرجع المقطعي نوعية الرابط الإحالي، فلا يأتي إلا اسمَ إشارةٍ مفردا، ومذكراً غالباً. وقد يأتي مؤنثاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡۗ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١١١﴾ (البقرة: ١١١).

والإشارة - كما قال **الزمخشري** - مرجعها عدة أمنيات باطلة، هي «أنْ لا ينزل على المؤمنين خير من ربهم، وأمنيتهم أن يردّوهم كفاراً، وأمنيتهم أن لا يدخل الجنة غيرهم»(٦٢). وبناء على ذلك يزول التعارض في المطابقة العددية بين اسم الإشارة «تلك» المفرد، والمشار إليه الجمع «أمانيهم».

ومحصلة ما سبق، أن المرجع الإحالي في صورته الكمية لا يرد على نمطٍ واحد، فقد يكون على صورة اللفظة المفردة، أو المركب الجزئي من متلازمين نحويين، أو المركب الجملي مستقل المعنى والدلالة، أو المركب المقطع من نص. ولكلّ صورة من هذه الصور ما يناسبها من عناصر إحالية تركيبياً ودلالياً؛ مما يؤكد لدى البحث قناعة، مفادها أن البنية الإحالية نسق لغوي، تعتريه تحولات شكلية ودلالية، منضبطة من داخل النظام الإحالي نفسه.

٢- **التحولات النسبية**: بينما تُحَدّد بنيةَ المرجع الإفرادية والتركيبية تحولاتُه الكمية؛ فإن التحولات النسبية تفرزها المسافة السياقية بين المرجع والرابط في إطار الجملة الواحدة أو خارج حدودها، ومدى احتمالية أكثر من مرجع للرابط الواحد، ومدى توافق الروابط الإحالية على مرجع واحد، يدور حوله مضمون الحدث الكلامي. وليست هذه التحولات النسبية للمرجع عشوائية، بل تنتظمها قواعد توارد المرجع مع رابطه الإحالي، تضمنتها مقولات النحاة قديماً، ووجدَتْ ما يدعمها من فرضيات علماء لغة النص حديثاً. وفيما يلي يعرض البحث تصنيفات وأقسام التحولات النسبية للمرجع الإحالي:

أولاً - مسافة المرجع من الرابط: يختلف موقع المرجع من الرابط؛ فقد يقع في إطار جملة الرابط نفسه، أو يقع خارج حدودها؛ مما يجعل المسافة بينهما غير ثابتة. وقد بنى علماء النص على أساس المسافة السياقية بين طرفي الإحالة تقسيمَهم الإحالة النصية إلى نوعين:

- **إحالة ذات مدى قريب**: وهي تجري في مستوى الجملة الواحدة؛ حيث لا توجد فواصل تركيبية (...) جملية.

- **إحالة ذات مدى بعيد**: وهي تجري بين الجمل المتصلة، أو المتباعدة في فضاء النص. وهي تتجاوز الفواصل، أو الحدود التركيبية القائمة بين الجمل(٦٣).

وقد تناول النحويون - قديماً - المسافة بين طرفي الإحالة، في حديثهم عن عود الضمير لأكثر من مرجع يصلح لتفسيره، غير أنهم لم يُعنوا كثيراً بمدى المسافة بين الرابط ومرجعه خارج حدود الجملة الواحدة؛ ومردُّ ذلك إلى طبيعة منهجهم القائم على معطيات نحو الجملة، فالعناصر النحوية المكونة للتركيب كلما وُجدت قريبة بعضها من بعض كانت أوثق ارتباطاً وأشد تماسكاً؛ ولا يحدث ذلك إلا في حدود الجملة الواحدة من وجهة نظرهم.

وقد وضعوا قاعدة تحدد المسافة بين الرابط ومرجعه داخل الجملة، وهي عود الرابط لأقرب مرجع، وهو الأصل فيها. وقد يعود لأبعد مرجع؛ إذا أُمِن اللبس وفُهِم المراد من المعنى. يقول **رضي الدين الأستراباذي**: «إذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعداً، فالمفسر هو الأقرب لا غير...، ويجوز مع القرينة أن يكون للأبعد...»(٦٤).

١- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ (الأنعام: ١١٢) .

فالضمير في «**بعضهم**» يعود لأقرب مرجع في الآية، وهو «شياطين الإنس والجن»؛ وذلك لعدم وجود قرينة دالة على المرجع البعيد، وهو «لكل نبي».

٢- ومن عود الضمير على المرجع البعيد؛ لوجود قرينة دالة على المعنى، أن يكون المرجع مركباً إضافياً. والأصل عود الرابط للمضاف، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴿٣٤﴾﴾ (إبراهيم:٣٤). فعود الضمير في «تُحْصُوها» على المضاف «نِعْمَةَ» وهو المرجع البعيد؛ كان لقرينة معنوية تتمثل في أن سياق الآية بصدد بيان النعم، ولقرينة لفظية، وهي المطابقة بين الضمير ومرجعه في التأنيث.

٣- وقد يقع المرجع خارج جملة الرابط، نحو قوله تعالى: و﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾﴾ (البقرة: ٤٥). يقول **الزمخشري**: «(وإنها) : الضمير للصلاة، أو للاستعانة، ويجوز أن يكون لجميع الأمور التي أُمِرَ بها بنو إسرائيل ونهوا عنها من قوله: «اذْكُرُوا نِعْمَتِي «إلى» واسْتَعِينُوا»[٦٥]. والأوامر والنواهي الموجهة لبني إسرائيل ذُكرت في خمس آيات؛ أي أن المرجع مقطع نصي، تجاوز حدود جملة الضمير الرابط.

٤- وربما يتعدد مرجع الرابط خارج جملته، ويترجح المرجع بقاعدة أقرب مذكور التي وضعها النحويون، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ۚ﴾ (النساء: ٢٩ - ٣٠) . فالإشارة بـ «ذلك» تكون للنهي في الجملة السابقة عن أكل المال بالباطل، وقتل الأنفس. وقيل: الإشارة إلى أقرب مذكور، وهو القتل[٦٦].

ويرى البحث أن أغلب المراجع، التي تقع خارج حدود جملة الرابط هي لأسماء الإشارة؛ لاختصاصها بالإشارة إلى الجملة أو الجمل التي تكوّن مقطعاً نصيّاً؛ ولأن

اسم الإشارة - داخل الجملة - يربط عنصرين إسناديين؛ نيابة عن الضمير، كما هو الحال في الربط بين المبتدأ وجملة الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ﴾ (الأعراف: ٢٦) . أو يُكوّن مركبَ عطفِ البيان، نحو: «هذا الرجل». في حين يكثر وقوع المرجع داخل جملة الرابط مع ضمير الغيبة - وهو أصل روابط الجملة -، حيث يسهم الضمير في ربط عناصر متقاربة بينها علاقات نحوية وثيقة الصلة، كالعناصر الإسنادية أو غير الإسنادية المكملة لدلالة الجملة. وهذا الفارق المبني على مسافة المرجع من الرابط الإحالي يكشف لنا الدور التداولي لكل من الضمير واسم الإشارة، فلكل منهما إمكاناته في الاستعمال، ودوره في المحافظة على المعنى الدلالي للبنية الإحالية.

ثانياً - المرجع الاحتماليّ للرابط: تثير مسألة المسافة السياقية بين الرابط ومرجعه إمكانيةَ وقوع أكثر من مرجع للرابط الواحد في النص القرآني، ويكون الترجيح بين هذه المراجع أمراً نسبياً بين المفسرين؛ حيث يتلمسون لكل وجهٍ مخرجاً بقواعد التوجيه النحوي. ومن شواهدها القرآنية:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ٤٣﴾ (الشورى: ٤٣).
ينبه **ابن هشام الأنصاري** على أن في مرجع اسم الإشارة «ذلك» قولين: **الأول**، يعود رابط الإشارة على اسم الموصول «مَنْ» الواقع مبتدأ. **والثاني**، يعود على مصدر الصبر والغفران المفهوم من الفعلين «صبر» و«غفر»، وهو الصواب عنده(٦٧). وعلى القول الثاني يكون عائد جملة الخبر محذوفاً، تقديره: «إن ذلك **منه**».

٢- وقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٞ مِّن رَّبِّكُمۡ عَظِيمٞ ٤٩﴾ (البقرة: ٤٩).

ويحيل **أبو حيان الأندلسي** رابط الإشارة «ذلكم» إلى ثلاثة مراجع، هي:

- الأول: أنه إشارة إلى ذبح الأبناء واستحياء النساء، وهو المصدر الدال عليه الفعلين «يُذَبِّحُون»، و«يَسْتَحْيُون»، وهو أقرب مذكور، فيكون المراد بالبلاء: الشدة والمكروه.

- والثاني: يعود إلى معنى الجملة من قوله: «يسومونكم»، مع ما بعده.

- والثالث: يعود على التنجية، وهو المصدر المفهوم من قوله: «نجيناكم»، فيكون البلاء هنا: النعمة ويكون «ذلكم» قد أشير به إلى أبعد مذكور، وهو أضعف من القول الذي قبله.

والمتبادر إلى الذهن والأقرب في الذكر هو القول الأول(٦٨).

٣- وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ (٧٢) فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (٧٣)﴾ (البقرة: ٧٢- ٧٣). فالضمير في قوله: «اضْرِبُوهُ» يحتمل مرجعين: «إمّا أن يرجع إلى (النفس)، والتذكير على تأويل الشخص والإنسان، وإمّا إلى (القتيل) لما دل عليه من قوله: (ما كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ)»(٦٩).

٤- وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ (١٦٢)﴾ (**البقرة**: ١٦١- ١٦٢) . فالضمير في قوله: «فيها» يحتمل مرجعين: **الأول**، «اللعنة» وهو مرجع ظاهر محمول على اللفظ في الآية السابقة. **والثاني**، «النار» وهو مرجع مضمر محمول على المعنى.

وقد وجَّه **أبو حيان الأندلسي** المرجع الثاني؛ بناء على «كثرة ما جاء في القرآن من قوله: خالدين فيها، وهو عائد على النار؛ ولدلالة اللعنة على النار؛ لأن كل مَنْ لعنه الله فهو في النار»(٧٠). وهو بذلك يعوَّل على معيار التناص Intertextuality الذي يعتمد على التضافر بين الأبنية في تفسير بعضها بعضاً، من خلال النظرة الكلية في تحليل النص.

ويقرر البحث أن صلاحية أكثر من مرجع للرابط من ميزات البنية الإحالية الكاشفة لمرونة اللغة العربية، ناهيك عن النص القرآني الحمَّال لوجوه كثيرة من المعاني. وهذه الإجراءات اللغوية لتعدد المراجع لا تخضع لذاتية المفسر، بل يُحْتكمُ فيها إلى قواعد التوجيه النحوي المأخوذة من أصول العلم وقوانينه، كقرائن أمن اللبس، والربط، والبنية... إلى غير ذلك من قرائن لفظية ومعنوية.

وتلزم الإشارة أيضاً إلى أن المسافة بين الرابط ومرجعه متعددة الوجوه، بالنظر لتنوع السياقات بنوعيها اللغوي وغير اللغوي؛ فهي لا تقتصر على المسافة السياقية، سواء كانت نحوية في إطار الجملة الواحدة، أو نصية عند تجاوز حدودها. فهناك نوع من المسافة تكشف عنها دلالة الرابط نفسه، وذلك بالتركيز على منزلة المرجع ومكانته عند المتكلم؛ كدلالة اسم الإشارة - مثلاً - على بعد منزلة المشار إليه ومكانته، أو استحضاره بغرض تفخيمه، أو تهويل أمره، أو نقده.

ثالثاً - المرجع التوافقي للرابط: من أهم مقولات علم لغة النص: ضرورة وجود «البنية الموضوعية للنص»[٧١]. وبنية الإحالة النصية لها دور في الكشف عن الصلات الموضوعية بين أجزاء النص، ومن ثم تعبر الإحالة عن وحدة الموضوع عند مراعاة مَنْ يتوجه إليه الحديث؛ لئلا يقع الغموض الدلالي في أثناء تعدد المراجع داخل البنية، على الرغم مما بينها من علاقات منطقية، يتأسس عليها الخطاب.

ولم تغب مسألة توحُّد المرجع في حال تعدد الروابط الإحالية عن فكر النحويين القدماء، وخاصة عند تفسيرهم بنية الإحالة في النص القرآني، فقد وضع **السيوطي** قاعدة مهمة يحتاج كلُّ مفسر إلى معرفتها، قائلاً: «الأصل توافقُ الضمائر في المرجع؛ حذراً من التشتت»، كما ذكر أنه «قد يُخَالَف بين الضمائر؛ حذراً من التنافر»[٧٢]. وهذا يثبت عناية القدماء ببعض جوانب التحليل النصي للأبنية

اللغوية، وعطفاً على ذلك أن شروطهم النحوية لبنية الإحالة تُراعِي البنية الدلالية العميقة للخطاب القرآني المعجز، حين رأوا أن التنافر بين مراجع الضمائر ينافي إعجاز القرآن في نظمه.

١- ومن شواهد المرجع التوافقي للرابط، قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِي ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُۥ﴾ (طه: ٣٩) . يتجه سياق الحديث في الآية إلى موسى (عليه السلام)، وهو دليل على وحدة الموضوع في البنية الإحالية. والروابط في الآية الكريمة من نوع ضمير الغيبة المفرد المذكر، ومرجعه في «اقذفيه، ويأخذه» هو موسى (عليه السلام). لكن يحتمل مرجع الضمير في «اقذفيه في اليم» أن يكون موسى (عليه السلام)، أو التابوت لما بينهما من علاقة الاحتواء. وقد اعترض **الزمخشري** على التوجيه الأخير، ووصفه بأن «فيه هجنة؛ لما يؤدي إليه من تنافر النظم... الذي هو أمُّ إعجاز القرآن»[٧٣]. وهو محقٌّ في اعتراضه؛ لأن سياق الحديث منصبٌّ على شخص موسى (عليه السلام)، وليس على التابوت.

٢- ومن ذلك أيضاً، قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝٨﴾ (الفتح: ٨-٩) . ويوجه **الزمخشري** عود ضمير الغيبة في الآية على وحدة المرجع، قائلاً: «والضمائر للّه عز وجلّ، والمراد بتعزير اللّه: تعزير دينه ورسوله (صلى اللّه عليه وسلم). ومن فرَّق الضمائر فقد أبعد»[٧٤]. فتوافق الضمائر في الشكل والدلالة على مرجع واحد، يسهم في التماسك الدلالي لبنية الإحالة النصية.

وقد يختلف المفسرون في تحديد المرجع - موضوع الحديث -، ثم يلجؤون إلى المرجع التوافقي في ترجيح المعنى.

٣- في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم مِّنكُمْ وَلَا مِنْهُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى ٱلْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝١٤﴾ (المجادلة: ١٤).

قد عرض **السمين الحلبي** ثلاثة أوجه محتملة لجملة «مَّا هُم مِّنكُمْ وَلَا مِنْهُمْ»:

أحدُها: أنها مستأنفةٌ لا موضعَ لها من الإعراب، والضميرُ في «ما هم» عائدٌ على «الذين تَوَلَّوا»، وهم المنافقون. وفي «منهم» عائدٌ على اليهود؛ أي: الكافرين الخُلَّص.

والثاني: أنها حالٌ مِنْ فاعل «تَوَلَّوا»، والمعنى: على ما تقدَّم أيضاً.

والثالث: أنها صفةٌ ثانيةٌ لـ «قوماً»؛ فعلى هذا يكون الضميرُ في «ما هم» عائداً على «قوماً»، وهم اليهودُ. والضميرُ في «منهم» عائدٌ على «الذين تَوَلَّوا»، يعني: اليهودُ ليسوا منكم أيها المؤمنون، ولا من المنافقين، ومع ذلك تولَّاهم المنافقون، وهو قول ابن عطية.

ثم يعلق على قول ابن عطية بـ «أنَّ فيه تنافُرَ الضمائرِ؛ فإن الضميرَ في «ويَحْلِفون» عائدٌ على «الذين تَوَلَّوْا»، فعلى الوجهين الأوَّلَيْن تتحد الضمائرُ؛ لعَوْدِها على الذين تَوَلَّوا. وعلى الثالث تختلفُ كما عَرَفْتَ تحقيقَه»[٧٥].

وقد يكون الإجراء الأسلوبي وسيلة للحفاظ على وحدة المرجع وتوافقه، كالحال في **الالتفات النحوي الدلالي**؛ حيث تختلف الروابط في صورتها ودلالتها، حتى ولو كانت من جنس واحد.

٤- نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ۚ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ۚ﴾ (التوبة: ٣٦). فضميرا الغيبة في «منها»، و«فيهن» قد اختلفت صورتهما من حيث العدد، واختلفت دلالتهما على المرجع، فالضمير الأول مرجعه «اثنا عشر شهراً»، والثاني مرجعه «أربعة حرم». والغرض من الالتفات الضميري هنا أمن اللبس، الذي قد يسببه تنافر الروابط المتماثلة في الشكل[٧٦].

ومحصلة ما سبق، أن المرجع التوافقي للرابط الإحالي من تحولات المرجع النسبية، التي تدور في إطار الشروط الموضوعية أو الدلالية الداعمة لمقتضى

المطابقة النحوية بين طرفي الإحالة عند التعالق بينهما. ويمكن اعتباره أيضاً من قواعد التوجيه التي لجأ إليها محللو النص القرآني ومفسروه في إثبات البنية الكلية له، وهم يعبرون عنها بإعجاز النظم القرآني، وتنزيهه عن التنافر في الشكل والدلالة.

٣- **التحولات النوعية**: كما أن المرجع يحكم كيفية توارد الروابط الإحالية داخل النص، فإن وجوده بالفعل أو بالقوة يوجّه النمط الإحالي للبنية، ويجعلها متنوعة الشكل والدلالة، فتحقق السبك بين العناصر اللغوية، أو ربطها بسياق المقام الخارجي. وللنحويين حديث مستفيض عن مرجع الضمير، يمكن أن يُوقفنا على كثير من تحولات المرجع النوعية، التي تتفق مع تقسيمات علم لغة النص لأنماط البنية الإحالية، وأدوارها النصية والتداولية.

أولاً - المرجع الملفوظ به: يتوقف التلفظ بالمرجع على نوع الرابط الإحالي ودرجة إبهامه، فالمبهمات الثلاثة (الضمير، واسم الإشارة، واسم الموصول) تتفاوت قوة وضعفاً؛ نظراً لدورها في القيام بالوظيفة الإحالية بنفسها داخل النص. ويبدو ذلك - على سبيل المثال - من حديث النحويين عن أقسام الضمير ومرجع كل قسم، فقد قالوا: «ضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما المشاهدة. وأما ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة؛ فاحْتِيج إلى ما يفسره»(٧٧). فقوة ضميري المتكلم والمخاطب نابعة من الحضور والمشاهدة داخل السياق الخارجي للنص، فهما طرفا الكلام ويدور من خلالهما الحديث. أما ضمير الغيبة؛ فحاجته إلى ذكر المرجع ضرورية؛ عوضاً له عما فاته من المشاهدة والحضور.

إذًا، الأصل في المرجع أن يوجد بالفعل؛ أي يلزم ذكره. وحينئذٍ تُوصف البنية التي يتلفظ فيها بالمرجع بـ «**الإحالة النصية**» Endophora، وهي تختص

بروابط معينة، مثل: ضمير الغيبة، واسم الموصول، واسم الإشارة في بعض استعمالاته عند تعيين المشار إليه بذاته، لا بحضوره فقط.

وتسهم **موقعية** مكونات البنية الإحالية، وخاصة حركة المرجع داخل نسيج النص، في إيجاد نوعين من الإحالة النصية، هما: **إحالة نصية قبلية** Anaphora, **وإحالة نصية بعدية** .Cataphora وهو ما يُستفاد من كلام **ابن الشجري** عند توضيحه شروطَ إضمار الغائب، التي استقرأها النحويون من كلام العرب، وهي: «عود الضمير إلى مذكور قبله... هذا هو الأصل في ضمير الغيبة. وتوجيه الضمير إلى مذكور بعده، ورد في سياقه الكلامُ مؤخراً، ورتبته التقديم...»(٧٨). ولا فرق بين نوعي الإحالة النصية (القبلية، والبعدية) في كون المرجع ملفوظاً به، أو معلوماً، قام قوة العلم به، بدليل لفظي أو معنوي.

ومن شواهد الإحالة النصية القبلية:

١- قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا ۝٥﴾ (الفرقان : ٥). فمرجع الضميرين في «اكتتبها، هي» متقدم عليهما، وهو «أساطير».

٢- وقوله تعالى: ﴿بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ۝٦٣﴾ (الأنبياء:٦٣). فمرجع اسم الإشارة متقدم عليه، وهو «كبيرهم».

٣- وقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَجۡزِي ٱللَّهُ ٱلۡمُتَّقِينَ ۝٣١ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمُ﴾ (النحل: ٣١ - ٣٢). ومرجع اسم الموصول «الذين» متقدم عليه، وهو «المتقين».

ومن شواهد الإحالة النصية البعدية:

٤- قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ﴾ (الأنبياء :٦٣). فمرجع اسم الإشارة «هذا» متأخر عنه في الآية، وهو «الرسول».

٥- وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنبياء :٩٧). هي: ضمير الشأن، ومرجعه المفسر له الجملة الخبرية بعده «شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا».

ولا يأتي مرجع الاسم الموصول متأخراً عنه؛ مراعاة لقاعدة الترتيب بين النعت ومنعوته، فالرتبة بينهما محفوظة؛ حيث إنّ الموصول وُصْلةٌ للربط بين المنعوت المعرفة ونعته الجملة الخبرية، الواقعة صلة له؛ وبناء على ذلك تكون بنية الإحالة بالموصول من نمط الإحالة النصية القبلية.

ويوافق علماءُ لغة النص النحويين القدامى في تصنيفهم الإحالة النصية إلى «قبلية، وبعدية»، لكنهم عنوا بتلك الإحالة التي تتجاوز حدود الجملة، وتمتلك سمة التنصيص أو ما عرف بـ (الإحالة على مستوى النص). فقد ذكر **زتسيسلاف وأورزيناك** Zdzislaw wawrzyniak أنها أهم مهام علم لغة النص، حيث «تعد عناصر الإحالة إلى مذكور سابق، وعناصر الإحالة إلى مذكور لاحق بوجه خاص حاملات للتحاول (الإحالة المشتركة أو الإحالة النصية) تُعَيّن مع حاملات الإحالة أبنيةَ الإحالة في النصوص»[٧٩]. أي يلزم وجود علاقة بين روابط الإحالة وما يفسرها، حتى وإن اختلفت موقعيتها في النص.

ثانياً - المرجع الضمني: قد يغيب المرجع بلفظه عن البنية الإحالية، ويكون وجوده بالقوة لحاجة الرابط إليه في بيان المعنى، ويتوقف هذا النوع على طبيعة الرابط نفسه ودرجة إبهامه، وعلى وجود ما يعوضه من قرائن لفظية ومعنوية، فالقاعدة النحوية المشهورة تنص على أن «ما دلّ عليه دليل يجوز حذفه»، أو «ما عُلِم يجوز حذفه». وباستقراء الشواهد القرآنية يتسنى لنا تحديد درجتين لتحول البنية الإحالية بالمرجع الضمني:

١- **مرجع ضمني يفسره عنصر لغوي**: حيث يشكل العنصر اللغوي، بوصفه قرينة لفظية، دليلاً على المرجع الضمني لبنية الإحالة، وقد أفاض **السيوطي** في بيان أشكال التحوُّل فيه، على النحو التالي[٨٠]:

- يتضمن العنصر اللغوي مرجعه، بأن يشاركه في حروفه ومعناه، مثل: دلالة الفعل على مصدره، نحو قوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ (**المائدة**:٨). الضمير «هو» عائد على العدل، الذي يتضمنه الفعل «اعدلوا».

- و يدل عليه لفظ المذكور دون معناه، نحو: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٖ وَلَا يُنقَصُ مِنۡ عُمُرِهِۦٓ﴾ (**فاطر**: ١١). أي: عُمْر معمر آخر.

- **يدل العنصر اللغوي المتقدِّم عليه بالالتزام**، فيدخل المرجع في حكم العامل الذي عمل في دليله، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ۝١﴾ (القدر:١). أي: القرآن؛ لأن الإنزال يدل عليه التزاماً.

- **أو يكون الدال عليه بالالتزام متأخراً** عنه، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوۡلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلۡحُلۡقُومَ ۝٨٣﴾ (فاطر: ٨٣). وقوله: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ۝٢٦﴾ (القيامة: ٢٦). أضمر الروح أو النفس؛ لدلالة الحلقوم والتراقي عليها.

- **يدل الخاص من المرجع على عمومه**، نحو قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ بعد قوله: ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ﴾ (البقرة: ٢٢٨). فالضمير «هنّ» خاص بالمرجعيات، والمرجع العائد عليه (عامٌّ) فيهن وفي غيرهن.

- **يدل لفظ الشيء على جنسه**، قال **الزمخشري**، كقوله: ﴿إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ﴾ (النساء: ١٣٥). أي: بجنسي الفقير والغني؛ لدلالة «غنيّاً أو فقيراً» على الجنسين[٨١].

- **وقد يعوض عن المرجع بمُلابِسه**، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوۡ ضُحَىٰهَا﴾ (النازعات: ٤٦). أي: ضحى يومها، لا ضحى العشية نفسها؛ لأنه لا ضحى لها.

ويلاحظ أن البنية الإحالية للمرجع الضمني، الذي يعوضه عنصر لغوي بنيةٌ نصية، قبلية كانت أو بعدية، بحسب موقع المعوِّض عن المرجع من الضمير الرابط. وأنها ذات مدى قريب، فتباعد طرفي الإحالة - خاصة في حال غياب لفظ المرجع الضمني - يُضْعِف العلاقة الدلالية بينهما.

٢-**مرجع ضمني يفسره عنصر غير لغوي** «خارج النص»؛ حيث يغيب المرجع عن البنية؛ لوجود قرينة معنوية تتعلق بالسياق ومُلابساته، نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾﴾ (الرحمن: ٢٦). وقوله: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ (فاطر: ٤٥). فمرجع الضمير في «عليها»، و«ظهرها» مضمر، وهو «الدنيا»؛ لدلالة السياق عليه.

ولما كان سياق الموقف الكلامي يتطلب متكلماً ومخاطباً وحدثاً كلامياً يشار إليه؛ فإن مرجع ضميري المتكلم والمخاطب والإشارة مضمر، يفسرهما الحضور والمشاهدة. ومن شواهدها القرآنية:

- **قوله تعالى:** ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ﴾ (البقرة: ١٤٥). فمراجع ضمائر الخطاب في «أَتَيْتَ»، و«قِبْلَتَكَ»، و«أَنتَ» مضمرة، وهي عائدة على الرسول (صلى الله عليه وسلم)، ويعوضه الحضور؛ لأنه طرف من أطراف الموقف الكلامي أو السياق الخارجي للنص.

- **وقوله:** ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ﴾ (المائدة: ٤٤). فمرجع الضمير في «إنَّا» مضمر، وهو عائد على الله (عز وجل).

- **وقوله:** ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ﴾ (البقرة : ١٢٦). ومرجع اسم الإشارة «هذا» هو مكة المكرمة، ولم يصرح بها إبراهيم (عليه السلام) في دعائه للحضور والمشاهدة، والتعبير

باسم الإشارة القريب يدل على قرب المشار إليه منه، مكاناً ومكانة.

وقد **يتحول المرجع الضمني إلى مرجع ملفوظ به**، إذا كانت البنية الإحالية محكية بالقول، وهذا النمط كثير في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ (البقرة: ٣٥). فمرجع ضمير الخطاب «أنت» هو آدم (عليه السلام).

- **وقوله تعالى:** ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾﴾ (آل عمران: ٣٥). ومرجع ضمير المتكلم في «إِنِّي»، و«نَذَرْتُ»، و«بَطْنِي»، «منِّي» هو «امرأةُ عمرانَ». ومرجع ضمير الخطاب في «إنك»، و«أنت» هو «ربّ».

- **وقوله تعالى:** ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا ﴿٤٦﴾﴾ (مريم: ٤٦). ومرجع ضمير الخطاب في «أنت»، و«أرجمنك»، والضمير المستتر في «اهجرني» هو إبراهيم (عليه السلام).

وتُعرف البنية الإحالية للمرجع الضمني الذي يفسره عنصر غير لغوي من عناصر السياق الخارجي بالإحالة المقامية أو الخارجية Exophora. ولم يفرق النحويون قديماً - المهتمون منهم بدراسة الجملة أو تفسير النصوص - بينها وبين الإحالة النصية، من حيث الأهمية في تأليف الوحدات اللغوية (الجملة أو النص) والحكم عليها بالتماسك النصي، فهم يصرفون انتباههم إلى كلّ ما يُعِين على فهم المعنى وأمن اللبس، ثم الإيجاز والسبك بين المفردات أو الجمل.

لكن يفرق علماء النص المحدثون بين النوعين من حيث الكفاءة النصية، وذلك بحسب منظورهم للتحليل النصي:

فمن منظور **لساني وصفي** للنص، تكون الأهمية للإحالة الداخلية النصية في الحكم على النص بالتماسك الدلالي، ويبقى دور الإحالة المقامية - كما ذكر كلٌّ من

هاليداي ورقية حسن Halliday & Rokia Hassan- في أنها «تساهم في خلق النص؛ لكونها تربط اللغة بسياق المقام، إلا أنها لا تساهم في اتساقه بشكل مباشر»(٨٢). وهذه النظرة مبنية على أن النصّ يحمل أدواته التي تسهم في تفسيره وتماسكه دلالياً؛ فهي نابعة من سياقه اللغوي، ولا حاجة لاستعارة وسائل غير لغوية في إثبات اتساقه، فمنتج النص حين يبدعه يتحول إلى مجرد متلق له، ويشاركه الآخرون في تحليله وبيان وسائل السبك والانسجام من داخل النص نفسه، وليس من أدوات خارجه.

وأما من منظور **تحليل الخطاب** Discourse Analysis، فيرى كلٌّ من **براون ويول** Brown &Yule: «أن الإحالة ليست شيئاً يقوم به تعبير ما، ولكنها شيء يمكن أن يحيل عليه شخص ما باستعماله تعبيراً معيناً»(٨٣). وترتكز هذه النظرة على وظيفة اللغة التواصلية في التعبير عن المقاصد والأغراض، فالتعبيرات اللغوية أنوية حاملة للمعاني والإحالات الداخلية والخارجية، وليست هي الإحالات ذاتها؛ ومن ثمّ فتوجيه العلاقة بين طرفي الإحالة (المرجع، ورابطه) مبنيٌّ على كل من العناصر اللغوية المنتمية لسياق النص، وما يلابسها من عناصر غير لغوية، تنتمي لسياق الموقف، وليس على إحداها منفردة عن الأخرى.

والذي يطمئن إليه البحث هو أن تماسك نص ما لا يتوقف على كثرة ما به من روابط إحالية، بقدر ما تسهم به هذه الروابط في نجاعة عملية التواصل، حين يُراعِي المتكلم استخدام تعبيرات إحالية، يتوقع من المتلقي تأويلها وتفسير العلاقة بين مكونات بنيتها الإحالية، محتكماً في ذلك إلى سياق اللغة، أو إلى مقامها الخارجي، وهذا المعنى - في حد ذاته - لم يَغِبْ عن فكر علماء لغة النص؛ لدرجة أنه صار من ثوابت الاتجاه التداولي في تحليل الخطاب أو النص.

ومن اللافت للنظر، أن كثرة تحولات المرجع الإحالي وأهميتها مردها أهمية المرجع نفسه في البنية الإحالية، فقد عرفنا أن له دلالة مستقلة عن غيره - بخلاف

طبيعة الرابط الإحالي -، وأنه يسهم في تفسير الرابط، كما أنه يمنحه توجيهاته الإحالية، من خلال الدخول في علاقة نحوية دلالية تداولية بينهما. وقد كشفت هذه التحولات عن أن المرجع في بعض أنماط البنية قد تدور حوله المعلومات التي تحملها القضايا الدلالية للتراكيب اللغوية. ويحدث كلُّ ذلك بطريقة مستقلة ومنتظمة ذاتياً داخل النظام اللغوي للبنية الإحالية، قبل الدخول في علاقات أخرى مع بنيات النص الزمنية والتركيبية، أو مع بنيات إحالية أخرى، تتعاقب معها، أو تتوازى تركيبياً ودلالياً، أو تتفرع عنها، على نحو ما سيرد في المبحث التالي، إن شاء الله تعالى.

❋ ❋ ❋

المبحث الثالث
تحولات النظم الإحالي في النص القرآني

يختلف النسقُ الإحاليُّ في النص، باختلاف نوعه والغرض منه، وهذا التنوع جدير بأن يبرز الفروق الدلالية والأسلوبية في مستويات الأبنية المشكلة للبنية الكلية للنص. والنظم القرآني المعجز تربة صالحة لاجتماع أشكال مختلفة للإحالة، تلك التي تؤدي أدواراً نصية في الربط بين الوحدات اللغوية، وأدواراً تداولية كاشفة للمقاصد والأغراض الكلامية، وأعرض فيما يلي بعضاً من أشكال النظم الإحالي، بشيء من الإيجاز.

١- التعاقب الإحالي:

انطلاقاً من أن البنية الإحالية نسقٌ لغوي وجزء من نص متماسك، فإنه قد يأتي نمطان إحاليان متعاقبان أو أكثر، دونما تعارض بينها، فيتشكل منها متوالية إحالية ذات وحدة دلالية متكاملة. ويأخذ التعاقب الإحالي في النص القرآني منحيين:

الأول: تعاقب أنماط إحالية مختلفة في الشكل، كأنْ تكون البنية الإحالية مقامية، ثم تعقبها بنية إحالية نصية بروابط متنوعة... وهكذا. ومن ذلك أبنية الإحالة المعبرة عن محاجاة إبراهيم (عليه السلام) للنمرود في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾﴾ (البقرة: ٢٥٨).

تشكل الآية الكريمة وحدة دلالية كلية، موضوعها المحاجاة بدلائل القدرة التي يختص بها الله تعالى. وبدايتها ونهايتها من نمط الإحاله المقامية «﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾»، و«﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى

ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾»، فالمرجع الضمني للاسم الموصول «الذي»، يفسره السياق التاريخي لقصة النمرود مع إبراهيم (عليه السلام). وتبدأ المحاجاة من إبراهيم (عليه السلام) ببنية الإحالة النصية القبلية «رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ»، فاسم الموصول «الذي» والضمير الغائب المضمر في «يُحيي ويُميت» يعود على مرجع متقدم هو «ربّي». ثم يعقب هذا النمط إحالة مقامية «أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ»، وعائد ضمير المتكلم «أنا»، والضمير في «أحيي وأميت» مرجع ضمني يفسره السياق التاريخي للقصة. ثم تنغلق المحاجاة ببنية مركبة من الإحالة النصية القبلية بضمير الغيبة في «يأتي» وعائده لفظ الجلالة «الله»، وإحالة مقامية بضمير الخطاب في الفعل «فَأْتِ» يعود على «الذي حاجّ إبراهيمَ في ربه».

والثاني: تكرار أنماط إحالية متفقة الشكل عدة مرات، فيقوم التعاقب الإحالي بدور التناوب؛ حتى يقتنع المرء بما تحمله الأبنية من معان، أو بما يتوصل إليه من نتائج؛ وذلك كما في تَفَكُّر إبراهيم (عليه السلام) في خالقه، يقول تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾﴾ (البقرة: ٧٥ - ٧٩).

فمن جهة التركيب، يتكرر النمط الإحالي باسم الإشارة «هذا» في بنية شرطية، أداتها «لما» فهي تربط النمط الإحالي بنتيجة ثابتة، هي أن ما رآه إبراهيم (عليه السلام) لا يصلح أن يكون ربّاً؛ لذلك قال: «لا أُحِبُّ الآفِلِينَ»، و«لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لأكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ»، و«يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ». وعلى الرغم من تكرار الإحالة الإشارية «هذا ربّي»؛ فإن المشار إليه يعبر عن جنس المعبود، وهو «ربّ»؛ في الوقت الذي تتوزع دلالته المرجعية بين «كوكباً»، و«القمر»، و«الشمس»، وهو ما

يناسب اعتقاد إبراهيم (عليه السلام) في بحثه عن إله واحد؛ فأسلمه ذلك إلى تأكيد توجُّهه بالعبودية لفاطر السموات والأرض، فقال: «إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ».

ودلالة التعاقب الإحالي بين أنماط مختلفة، منها النصي ومنها المقامي ملائمة لموضوعات الخطاب الحجاجي، القائم على البرهان والإثبات والتعليل(٨٤). وقد لُوحِظ أن الأنماط الإحالية المتعاقبة ذات الشكل الواحد تأخذ في تراصفها اتجاهاً خطياً لا رأسياً؛ إذ الغرض من البنية الإحالية التناوب الدلالي حول معنى واحد، وليس التوازي الدلالي الذي يفرز علاقات معجمية، كالتضاد، أو التفصيل بعد الإجمال، أو علاقة الجزء بالكل... وهكذا.

٢- التفريع الإحالي:

لما كانت الإحالة علاقة دلالية بين وحدات لغوية «روابط ومراجع»؛ فإن التفريع الإحالي صورة للتفريع الدلالي للتركيب اللغوي، حيث تتحدد العلاقة بين جملة أساس (نواة) Kernel sentence وبين جمل تتفرع عنها قد تطول أو تقصر؛ نظراً لما تحمله من مفاهيم ودلالات ذات صلة وثيقة بدلالة الجملة الأساس، التي تحكم كيفية تواردها في النص. ويكون موقع المرجع الإحالي في الجملة الأساس؛ أي أن البنية الإحالية تكون بنية نصية قبلية، وترد الروابط الإحالية في الجمل المفرّعة التي تتضافر في تشكيل وحدة دلالية كبرى.

- وقد عُرِف التفريع الدلالي للجملة عند علمائنا القدماء بالتعلُّق، وهو نوعان: **تعلق العمل**؛ إذ تنسب الجملة للعامل النحوي، وتخضع لتأثيره الإعرابي .**وتعلق التكميل**، كأن تكون الجملة المفرعة تأكيداً أو بدلاً، أو عطف بيان، أو نتيجة للجملة الأساس...(٨٥). وفي هذا التقسيم إشارة إلى أن اللغة تلجأ إلى وسائل ربط نحوية «شكلية» كالعطف وغيره، ووسائل ربط دلالية ومنطقية؛ لقوة

تعلق الجملة الأساس بالجمل المفرعة عنها، بغرض التأكيد والتوضيح، أو التخصيص، أو التقييد...، وهي - لا شك - أغراض مكملة لدلالة الجملة الأساس التي يُبنى عليها النص.

ومن الشواهد القرآنية للتفريع الإحالي، قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝٤ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٥﴾ (البقرة: ١ - ٥).

تمثل الآية الثانية «ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ» الجملة النواة للبنية الإحالية؛ فهي تشتمل على مرجع موحد للروابط الإحالية هو «المتقين»، والآيات بعدها مفرّعة عنها دلالياً. ومن وسائل التعلق فيها الروابط الإحالية «الذين، وضمائر الغيبة، وأولئك»، وعطف النسق بالواو في الآيتين الثالثة والرابعة، وعطف البيان في الآية الخامسة «أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ».

ويرى المفسرون والبلاغيون الإحالة الإشارية استئنافاً بيانياً للإحالات السابقة، وله صورتان: أنه يجيء تارة بإعادة اسم من استؤنف عنه الحديث، وتارة بإعادة صفته. والصورة الثانية باستعمال اسم الإشارة «أولئك» أحسن وأبلغ من الصورة الأولى؛ لانطوائها على بيان الموجب «النتيجة» وتلخيص صفات مرجعها، وهو «المتقون» الذين تعددت صفاتهم بالتفريع الإحالي(٨٦).

ويتضافر التفريع الإحالي مع البنى التركيبية والزمنية في تحقيق التماسك الدلالي في البنية اللغوية للقصص القرآني، فهي مجال رحب لتعدد العلاقات المفهومية بين الجمل، بغرض التأكيد، والتفسير، والإبدال الدلالي، والتفصيل بعد الإجمال، والإجمال بعد التفصيل... إلى آخره. ويلاحظ أن أكثر مواضع التفريع الإحالي ترد في القصص القرآني، فهي تدور حول مرجع واحد أو محدَّث عنه، كما أنها تساعد على الربط بين الأحداث الكلامية.

٣- التوازي التركيبي الإحالي:

التوازي التركيبي إجراء أسلوبي نحوي للبنية الإحالية، يتم به تقسيم الوحدات اللغوية إلى أجزاء متساوية في الكم، ومتشابهة في الوظيفة النحوية، ونوعية تراكيبها الخبرية والإنشائية. ويعكس التوازي التركيبي اطراد وحدة الفكر والنظم، التي تحقق انسجام الألفاظ والمعاني التركيبية داخل النص، وعطفاً على ذلك إحداث لون من التنغيم والموسيقى؛ الناتج عن التناسق المقطعي الصرفي والنحوي؛ فيجذب انتباه المستمع لما تحمله البنية من دلالات ومفاهيم. ويمكن أن يُنْظر للتوازي التركيبي للأبنية المختلفة على أنه من صور إعجاز النظم القرآني.

ومن شواهد التوازي التركيبي الإحالي، قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُكُمْ وَقَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ مُّفْتَرًى ۚ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٤٣﴾﴾ (سبأ: ٤٣). وتحليل الآية على النحو التالي:

-ورد التوازي التركيبي للبنية الإحالية في بنية خبرية، وهي من نمط الاستثناء المفرغ، باستعمال النفي والاستثناء بـ «إلا»، ودلالته القصر وتوكيد ما ادّعاه الكافرون في حق الرسول (صلى الله عليه وسلم) والقرآن الكريم؛ مراعاة لحال المتلقي المُنْكر لهذه الادعاءات الباطلة. والوظيفة النحوية لرابط الإشارة «هذا» هي المبتدأ، والأخبار من نمط المركب النعتي «رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُكُمْ»، و«إِفْكٌ مُّفْتَرًى»، و«سِحْرٌ مُّبِينٌ».

- والجامع بين مفاهيم الإحالات الثلاثة المتوازية تركيبياً **جامع عقلي**، يعتمد على المناسبة المنطقية الماثلة في اتحاد المفاهيم في الخبر والمخبر عنه، وهو ما ادعاه الكافرون في حقّ الرسول والقرآن الكريم بهتاناً وزوراً. ويجمعها أيضاً **جامع خيالي**؛ حيث يكون بين المفاهيم اقتران في الخيال، فوَصْفُهم القرآنَ بالإفك يقتضي - في مخيلتهم - أفّاكاً، والسحر يقتضي وجود ساحر، ومن ثم

اتسقت التراكيب شكلاً ودلالة، وقوي اتصالها بالعطف(٨٧).

- تتفق البنيات الإحالية المتوازية في أنها إحالات خارجية مقامية، ومرجع اسم الإشارة «هذا» مرجع ضمني، يحيل إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) المشار إليه بجنسه «رجل»، ويعوضه مقام الحضور والمشاهدة. ويحيل إلى القرآن الكريم، المشار إليه بالإفك المفترى والسحر المبين، ويعوضه عنصران لغويان، هما: «آياتنا بينات»، و«الحق».

ويلاحظ أن التوازي التركيبي للبنية الإحالية هو صورة للتوازي الدلالي؛ حيث استحضار موقف تلاوة الرسول (صلى الله عليه وسلم) للقرآن في مجالس الكفار، والكشف عن ملابسات ادعاءاتهم وبطلانهم؛ لذلك وُظِّف رابط الإشارة بدلالته على الحضور والمشاهدة، وقرب المشار إليه من المتكلم. وفي ذلك حجة عليهم؛ إذ أنكروا القرآن والحق الذي جاءهم به محمد (صلى الله عليه وسلم).

٤- العدول الإحالي:

من مظاهر المرونة اللغوية العدولُ عن أصل التراكيب المألوفة؛ وهذا لا ينافي الصحة النحوية، بل إنه تُستثمر فيه إمكانات اللغة بالكشف عن الدلالات وجماليات الأسلوب. ويكون العدول في البنية الإحالية بالتحول من التعبير عن المرجع بالرابط الإحالي - وخاصة الضمير - إلى إعادة ذكره بلفظه أو بمعناه، وهو ما عُرِف في تراثنا اللغوي بالعدول عن المضمر إلى المظهر، أو «الخروج عن مقتضى الظاهر» لأغراض ودلالات سياقية.

ومن شواهد العدول الإحالي في النص القرآني:

- قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ٤٨﴾ (البقرة: ٤٨). يعتمد العدول الإحالي على التحول من الإحالة الضميرية إلى الإحالة التكرارية؛ وذلك بتكرار كلمة «نفس».

والغرض من ذلك أمن اللبس ودفع التوهم بأن دلالة النفس واحدة؛ فلا يقال: «لا تجزي نفس عنها»، وقد ترتب على اختلاف القصد في الدلالة تعددُ توجيه الضمير في «وَلَا يُقْبَلُ **مِنْهَا**»، فقال **الزمخشري**: «فإن قلت: الضمير في (وَلا يُقْبَلُ مِنْها) إلى أي النفسين يرجع؟ قلت: إلى الثانية العاصية غير المُجْزَى عنها، وهي التي لا يُؤخذ منها عدل.... ويجوز أن يرجع إلى النفس الأولى، على أنها لو شفعت لها لم تقبل شفاعتها، كما لا تجزئ عنها شيئاً...»[٨٨].

- ومثله قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾﴾ (آل عمران: ٢٦).

لقد عُدِل في البنية عن الإحالة بالضمير إلى تكرار كلمة «الملك». ويلاحظ أن المطابقة هنا لفظية وليست معنوية؛ فالقصد مختلف: الملك الأول هو ملكوت الله، والثاني سلطة معطاة، والثالث سلطة مسلوبة؛ فلا يطابق إحداها الآخر في القصد؛ على الرغم من تطابقها في اللفظ. إذاً العلاقة بين هذه الكلمات هي علاقة الخاص بالعام[٨٩].

وقد ورد العدول الإحالي عن المطابقة العددية بين المرجع والرابط، نحو قوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾﴾ (**الأنبياء**: ٧٨). فالإحالة النصية في الآية إحالة ضميرية؛ ومرجع الضمير في قوله: «يحكمان» هو مركب العطف «داود وسليمان»، وبينهما مطابقة في التثنية. أما الإحالة الضميرية في قوله: «لحكمهم» لا يتطابق فيها ضمير «الجمع» مع مرجعه «داود وسليمان»، فالمعطوف والمعطوف عليه في حكم المثنى.

وقد وجه كلٌّ من **الزمخشري وأبي حيان الأندلسي** ضمير الجمع في «لحكمهم» بعَوْدِه على الحاكمَيْن والمحكوم لهم؛ لكن ذكرهما لوجود قراءة فيه -

وهي «لحكمهما»- يؤكد وقوع العدول عن المطابقة في العدد بين الضمير ومرجعه في الآية[٩٠].

ويُسَوّغ العدول الإحالي عن المطابقة العددية بين طرفي الإحالة، مراعاةُ الخصائص النحوية والصرفية للفصائل النحوية، فمن المعلوم أن المصدر يلزم الإفراد والتذكير. كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيۡفِي فَلَا تَفۡضَحُونِ ٦٨﴾ (الحجر: ٦٨). فرابط الإشارة «هؤلاء» يحيل إلى مرجع ضمني، وهو المشار إليه في سياق الموقف؛ وعوِّض عنه بالخبر «ضيفي»؛ والمراد «أضيافي»؛ لأن المصدر «جنس يدل بلفظه على القليل والكثير؛ فاستغنى عن تثنيته وجمعه...»[٩١].

وعلى الرغم من أن المطابقة من محددات العلاقة بين طرفي الإحالة؛ فإن العدول عنها في كثير من الأحوال من مقتضيات الاستعمال والسياق، وإن بدا في ظاهره خروجاً على اطراد القاعدة النحوية؛ فقد أشار **الثعالبي** إلى أن ذلك من سنن العربية في التعبير عن الجمع بالواحد، وإجراء الاثنين مجرى الجمع... وهكذا[٩٢]. ولذلك يرى البحث أن العدول الإحالي لا ينافي الصواب النحوي للتركيب؛ بل يوظف إمكانات اللغة المرنة في التعبير عن دلالات، تعد من مقتضيات السياق بنوعيه اللغوي والمقامي.

وأكتفي بما ذُكِر من تحولات في طرائق النظم الإحالي، ففيه غُنْية عن المزيد، لكن أشير فقط إلى أنه قد ورد النظم الإحالي بطرائق أخرى، مثل: **التداخل الإحالي**، حين تعترض بنيةٌ إحالية بنيتين أخريين بينهما ارتباط دلالي بوحدة الموضوع، ويكون هذا التداخل قريباً من القطع النحوي بالجمل الاعتراضية؛ بغرض التنبيه والتوضيح والاحتراس... إلخ .**والإبدال الإحالي** بأن توظف البنيات الإحالية بالاستعمال المجازي، على غير ما يقتضيه ظاهر الكلام؛ بقصد التوبيخ أو المدح أو التهكم والسخرية... إلى آخر ذلك من دلالات. ويبقى النص القرآني معيناً ثرّاً، نمتاح منه صورَ الإعجاز في النظم، فما تناوله البحث لا يحجر واسعاً، وإنما هو منبهة على طرف من التحولات النظمية للإحالة.

خاتمة البحث

كان من أهم غايات هذه الدراسة الوقوفُ على طبيعة البنية الإحالية في اللغة العربية في لغة القرآن الكريم، وخصائصها التي تنماز بها عن سائر اللغات. وقد ركزت على جانب التحولات في مكوناتها اللغوية وطرائق تراصفها، وما ترتب على ذلك من دلالات مختلفة؛ لأن العلاقة بين الشكل اللغوي ودلالته علاقة مطردة، فكلما تحول النمط الشكلي للبنية اللغوية؛ تغيرت الدلالات؛ لمقتضيات سياقية ومقاصد كلامية. ويمكن أن أجمل - هنا - أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية:

١- البنية الإحالية نسق لغوي من التحولات الداخلية، التي تطول العلاقة بين الرابط الإحالي ومرجعه، وطرائق تراصفها في تكوين بنية كلية، تتضافر فيها مع البنى الزمنية والتركيبية للنص.

٢- تحولات البنية الإحالية منتظمة ذاتياً؛ من خلال القواعد النحوية والمبادئ الدلالية التداولية؛ لذلك يجب أن تفهم العلاقة بين مكوناتها اللغوية وغير اللغوية في إطار بنية الإحالة ذاتها، وليس بالفصل بين مكوناتها.

٣- تحكم تحولات المرجع الإحالي (الكمية، والنسبية، والنوعية) طبيعة توارد الرابط الإحالي، فليست كل الروابط صالحة تركيبياً ودلالياً للدخول في علاقة دلالية مع المرجع، الذي يمنحها التوجيهات الإحالية أو العائدية داخل النص.

٤- فُهمت عبارة النحويين: «استعمال الضمير بمعنى الإشارة»، أو «إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة» على غير وجهها بأنها التناوب الدلالي بين الضمير واسم الإشارة. ويُؤْثر البحث التعبير عنها بـ «التحول من اسم الإشارة إلى ضمير الغيبة»؛ لأن لكل منهما دلالته الخاصة، حتى ولو قاما بنفس الدور التركيبي في عملية الربط الإحالي.

٥- بينما يصلح رابط الإشارة المفرد للدخول في علاقة دلالية مع المرجع الجُمْلِيّ والمرجع المقطعي «النصي»؛ فإنه لا يصلح للأخير رابطُ ضمير الغيبة المفرد؛ لدلالته على الذات؛ ومن ثمّ كان مرجعه اسماً أو جملة، كما هو الحال في ضمير الشأن والقصة.

٦- تسهم المرونة اللغوية في إيجاد تحولات في نوعية البنية الإحالية، فهناك الإحالة النصية القبلية والبعدية، والإحالة الخارجية المقامية. ولكل رابط ما يناسبه منها؛ فالضمير يرد في إحالة نصية إذا كان للغيبة، ويرد في إحالة مقامية إذا كان للمتكلم أو المخاطب. واسم الإشارة إحالته مقامية في الأساس لدلالته على الحضور والمشاهدة، إلا إذا ذُكِر المشار إليه في الخطاب. أما الاسم الموصول؛ فلا تكون إحالته إلا إحالة نصية قبلية؛ لأنه وُصْلة للربط بين المنعوت والنعت، إذ الرتبة بينهما محفوظة.

٧- تتحول الإحالة المقامية إلى إحالة نصية إذا كانت محكية بالقول، وهذا كثير في النظم القرآني. وأراه خاصاً بالبنية الزمنية للقصص القرآني.

٨- يضفي ارتباط البنية الإحالية بالنص القرآني ونظمه المعجز عليها مزية وثراء في طرائق نظمها، وقد تبين ذلك من وجود ما يعرف بالتعاقب والتوازي التركيبيين والتفريع الدلالي والإبدال الإحالي وغيره كثير؛ فلا بأس من اعتبار البنية الإحالية في لغة القرآن بنية معجزة في نظمها.

٩- تعكس طرائق النظم الإحالي في القرآن الكريم إحدى خصائص البنية الإحالية في أنها بنية كلية ذات دور في التماسك النصي؛ لأنها تتضافر مع البنى التركيبية والزمنية؛ لتكون جزءاً من نسيج النص ومعناه الدلالي.

١٠- وجود خيط فكري متصل بين الدراسات النصية القديمة والحديثة، حول مقولات أفرزها منهج تحليل الجملة، باعتبارها وحدة التحليل اللغوي لزمن طويل، ثم تم ترسيخ هذه المقولات اللغوية وتوسعتها في التحليل النصي وتداوليات الخطاب؛ ولذلك يجد البحث أنه من الإجحاف العلمي أن يقال إن منهج التحليل النصي يرفض منهج تحليل الجملة، بل على العكس تماماً، وُجِد كثير من مشكلات الإحالة ما يفسرها حين تجاوز التحليل اللغوي حدود الجملة، بالنظر إلى النص والسياق معاً.

(والحمد لله أولاً وآخراً).

* * *

الهوامش

(١) دكتور سعيد بحيري، **في العلاقة بين البنية والدلالة: دراسات لغوية وتطبيقية**، ط ١، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٩٣ - ٩٤.

(٢) دكتور شكري عياد، **اللغة والإبداع: مبادئ علم الأسلوب العربي**، ط١، انترناشونال بيرس، مصر،١٩٨٨م، ص٩٩.

(٣) هذا بحث ضمّنه الدكتور سعيد بحيري كتابه «**في العلاقة بين البنية والدلالة: دراسات لغوية وتطبيقية**»، ١٩٩٩م. وهو يركز في تناوله الإحالة على الربط بضمير الذات، وضمير الشأن، وضمير الفصل، وضمير الإشارة، بوصفها عناصر إحالية تدخل في علاقة دلالية مع مراجع أو عناصر إشارية. وقد أشار فضيلته في ثنايا بحثه القيّم إلى وجود صعوبات عند دراسة الإحالة في اللغة العربية؛ لما لها من خصوصية تنفرد بها عن نظم الإحالة في اللغات الأخرى. والأمانة العلمية تقتضي أن أثبت - هنا - أن رؤيتي في بحث تحولات البنية الإحالية قد انطلقت من تلك الإشارة الواعية.

(٤) تناولت هذه الدراسة في فصولها الثلاثة: «**الإحالة وإشكال المفهوم**»؛ حيث عرضت خمسة مفاهيم أساسية، هي: الإحالة التداولية، والإحالة الماصدقية، والإحالة بمعنى إعادة الذكر، والإحالة الافتقارية، والإحالة الكلامية. ثم حددت مفهوماً إجرائيّاً هو الإحالة العهدية. وقد رصد الباحث في الفصل الثاني «**أنماط الإحالة في القرآن الكريم**»؛ بناء على طبيعة قرينة العهد، فجاءت ثلاثةَ أنماطٍ كبرى هي: إحالة العهد الحضوري، وإحالة العهد الذكري، وإحالة العهد الذهني. ثم تناول في الفصل الثالث أهم «**آثار الإحالة وعلاقاتها النصية في القرآن الكريم**»، وهي التعيين، والربط، والإجمال، وعلاقات الإحالة بظواهر أخرى كالمطابقة والمسافة والتكرار والاستبدال. وقد تناول الربطَ الجُمْلِيّ مركزًا على الربط بغير الضمير من المحيلات، والربطَ النصيَّ مبينًا موقع الإحالة من السبك والحبك، وعلاقتَها بالتكرار والاستبدال، ثم قام بتحليل الربط بالإحالة في سورة الدخان.

(٥) هو بحث مُسْتَلٌّ من رسالته للدكتوراه بعنوان «الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن الكريم»، بكلية دار العلوم - المنيا، وهي منشورة بمكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.

(٦) اقتصر الباحث في تناوله على ضمائر «الذات والفصل والشأن»، ودورها الإحالي في ترابط النص القرآني، ولم يعرض في بحثه لتحولات البنية الإحالية، اللهم إلا في موضعين مقتضبين: الأول، في الالتفات بين الضمائر. والثاني، حين عرض إمكانية استبدال ضمير الإشارة بضمير الغيبة.

(٧) دكتور سعيد بحيري، **في العلاقة بين البنية والدلالة: دراسات لغوية وتطبيقية**، ص٨١.

(٨) يقول جون لاينز: «العلاقة القائمة بين الأسماء والمسميات هي علاقة إحالية، فالأسماء تحيل إلى المسميات» . براون جليان، ويول جورج، **تحليل** الخطاب، ترجمة: دكتور محمد لطفي الزليطني، ودكتور منير التريكي، ط١، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعوية، ١٩٩٧م، ص ٣٦.

(٩) كلماير، ومؤلفون آخرون، **أساسيات علم لغة النص: مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه**، ترجمة: دكتور سعيد بحيري، ط١، زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٢٩٦.

(١٠) انظر: زتسيسلاف و أورزنياك، **مدخل إلى علم النص: مشكلات بناء النص**، ترجمة: دكتور سعيد بحيري، ط٢، مؤسسة المختار، القاهرة ,٢٠١٠م، ص٨٠.

(١١)بياجيه، جان، **البنيوية**، ترجمة: عارف منيمنة و آخر، ط٤، منشورات عويدات، بيروت- باريس، ١٩٨٥م، ص ٨.

(١٢) فندايك، **النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي**، ترجمة: عبد القادر قنيني، ط١، منشورات إفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠٠٠م، ص ٢٠٨، ٢٠٩.

(١٣) بياجيه، جان، **البنيوية**، ص ١٢.

(١٤) المرجع السابق، ص ١٣.

(١٥) انظر: الأندلسي، ابن مالك، **شرح التسهيل**، تحقيق: دكتور عبد الرحمن السيد، وآخر، ط١، دار هجر، القاهرة،١٩٩٠م، ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧. **و** ابن الشجري، علي بن حمزة، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: دكتور محمود الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م، ج ١ ص ٨٩.

(١٦) انظر: برينكر، كلاوس، **التحليل اللغوي للنص: مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج**، ترجمة: دكتور سعيد بحيري، ط٢، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢ م، ص ٤٧ - ٧٧.

(١٧) **المرجع السابق**، ص ٤٧.

(١٨) سيبويه، أبو بشر عمرو، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ. ج ٢، ص ٧٧ - ٧٨.

(١٩) انظر: دي بوجراند، روبرت، **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة: دكتور تمام حسان، ط١، عالم الكتب، القاهرة ١٩٩٨م، ص ٢٣٠ - ٢٣٩.

(٢٠) العلوي، ابن الأثير، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥م، ج ٢، ص ٣.

(٢١) الزمخشري، أبو القاسم، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٨م، ج١ ص ١٢٠.

(٢٢) العلوي، ابن الأثير، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، ج ٢ ص ٤.

(٢٣) ابن الناظم، محمد، **المصباح في المعاني والبيان والبديع**، تحقيق: دكتور حسني عبد الجليل يوسف، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٣٠.

(٢٤) العلوي، يحيى بن حمزة، **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٠م، ج٢ ص١٣٢.

(٢٥) دكتور سعيد بحيري، **في العلاقة بين البنية والدلالة: دراسات لغوية وتطبيقية**، ص٨١.

(٢٦) الأندلسي، أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م، ج١ ص ١٤١.

(٢٧) انظر: دكتور تمام حسان، **البيان في روائع القرآن: دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني**، ط٢،عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ج٢ ص ٦٨ - ١٠٢.

(٢٨) انظر: دكتور تمام حسان، **اجتهادات لغوية**، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٢٩٧.

(٢٩) انظر: الأنصاري، ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: دكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م، ج١ ص ٦٤٧.

(٣٠) سيبويه، أبو بشر عمرو، **الكتاب**، ج٢ ص٨٠.

(٣١) السيوطي، جلال الدين، **الأشباه والنظائر في النحو**، بدون ط، دار الكتب العلمية، بيروت بدون تاريخ، ج٢، ص٣٨٩

(٣٢) انظر: دكتور تمام حسان، **الخلاصة النحوية**، ط١، عالم الكتب، القاهرة،١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص ٩٣.

(٣٣) السيوطي، جلال الدين، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ج١، ص ٢٢٤.

(٣٤) انظر: ابن جني، أبو الفتح، **اللمع في العربية**، تحقيق: دكتور حسين محمد شرف، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٢٦٢- ٢٦٣.

(٣٥) انظر: **المرجع السابق**، ص ٢٦٢- ٢٦٣.

(٣٦) الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط٤، الهيئة المصرية العامة

للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٢٠٠.

(٣٧) الزمخشري، أبو القاسم، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ج١ ص ٢٨٠.

(٣٨) ابن جني، أبو الفتح، اللمع في العربية، ص ١٩٠.

(٣٩) الأستراباذي، رضي الدين، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، تحقيق: دكتور يحيى بشير مصري، ط١، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٦م، ج١، ص ١٩٣.

(٤٠) الزمخشري، أبو القاسم، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ج١، ص ٢٧٩ - ٢٨٠، **و** الأندلسي أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ج١، ص ٤١٦.

(٤١) ابن جني، أبو الفتح، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م، ج٢، ص ٤١١.

(٤٢) انظر: ابن الأنباري، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، ج٢ ص ٧١٧ - ٧٢٢. و ابن يعيش، موفق الدين، **شرح المفصل**، بدون ط، المجلس الأعلى للأزهر الشريف، إدارة الطباعة المنيرية، بدون تاريخ. ج٤، ص ٢٤.

(٤٣) سيبويه، أبو بشر عمرو، **الكتاب**، ج٢ ص ٤١٦.

(٤٤) البيت من بحر الطويل، ليزيد بن مفرغ في ديوانه (١٧٠) برواية «نجوت»، وبلا نسبة في **أمالي ابن الحاجب**، ج١، ص ٣٦٣ - ٤٤٧، **وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج١، ص ٢٧٤.

(٤٥) الزمخشري، أبو القاسم، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ج١، ص ٢٩١ - ٢٩٢.

(٤٦) الأزهر الزناد، **نسيج النص بحث فيما يكون به الملفوظ نصاً**، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٣م، ص ١٢٧.

(٤٧) هو أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي، ثم المصري النحوي الأوحد، له تفسير جيد وكتاب إعراب القرآن في عشر مجلدات، وكتب أخر. أخذ عن الأدفوي، وأخذ عنه خلق من المصريين، مات سنة ثلاثين وأربعمائة للهجرة.

انظر: السيوطي، جلال الدين، **طبقات المفسرين**، تحقيق: علي محمد عمر، ط١، مكتبة وهبة،

القاهرة، ١٣٩٦هـ، ص ٧٠.

(٤٨) الأندلسي، أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ج٢ ص ١٥٥.

(٤٩) **المرجع السابق**، ج ٦ ص ٤٦٨ - ٤٦٩. وانظر: الزمخشري، **الكشاف** ج ٤ ص ٣٦٧، والسمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج ٨، ص ٤٩٧.

(٥٠) ابن عقيل، بهاء الدين، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، ط١، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٠هـ، ج١، ص ١٧٥.

(٥١) انظر: ابن عاشور، الطاهر، **التحرير والتنوير**، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م، ج ٢٥، ص ١١١.

(٥٢) انظر: الحلبي، السمين، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: دكتور أحمد محمد الخراط.، ط١، دار القلم، دمشق، بدون تاريخ، ج٦، ص ٤٥. والأندلسي، أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ج٥، ص ٤١.

(٥٣) انظر: الأنصاري، ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد البقاعي، بدون ط، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ، ج٣، ص ٣١٧ - ٣١٨.

(٥٤) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج٦، ص٣٣. وابن عاشور، الطاهر، **التحرير والتنوير**، ج١٤، ص٨٢.

(٥٥) انظر: ابن عاشور، الطاهر، **التحرير والتنوير**، ج٣، ص ٢٨٢.

(٥٦) الزمخشري، **الكشاف، ج١، ص ٦٥٨**، وانظر: الأندلسي، أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ج٣، ص ١١٧.

(٥٧) انظر: الأنصاري، ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج٢ ص ٦٣٦ - ٦٣٧. والسيوطي، جلال الدين، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج١، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٥٨) الأستراباذي، رضي الدين، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ج١، ص ١٧٨ - ١٧٩، والعلوي، يحيى بن حمزة، **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، ج٢ ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٥٩) انظر: الزمخشري أبو القاسم، **الكشاف**، ج٢، ص ٢٩٩.

(٦٠) ابن الشجري، علي بن حمزة، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: دكتور محمود الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م، ج٢ ص٤٣٥. وانظر: العلوي، **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم**

حقائق الإعجاز، ج٢، ص ١٩١.

(٦١) العلوي، يحيى بن حمزة، **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، ج٢، ص١٩١.

(٦٢) الزمخشري، أبو القاسم، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ج١، ص ٣١٠ - ٣١١.

(٦٣) الأزهر الزناد، **نسيج النص بحث فيما يكون به الملفوظ نصا**، ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٦٤) الأستراباذي، رضي الدين، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ج١، ص ١١٥.

(٦٥) الزمخشري، أبو القاسم، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ج١، ص ٢٦٢.

(٦٦) انظر: الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج٣، ص ٢٤٢. **و** الزمخشري، أبو القاسم، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ج٢، ص ٦٢.

(٦٧) انظر: الأنصاري ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج١، ص ٦٤٨**، والأندلسي أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج٧، ص ٥٠١.

(٦٨) الأندلسي، أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ج١، ص ٣٥٢.

(٦٩) الزمخشري، أبو القاسم، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ج١، ص ٢٨٤.

(٧٠) الأندلسي، أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ج١، ص ٦٣٦.

(٧١) انظر: برينكر، كلاوس، **التحليل اللغوي للنص: مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج**، ص ٤٧ - ٧٧.

(٧٢) السيوطي، جلال الدين، **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م. ج٣، ص ٤٦٦.

(٧٣)الزمخشري أبو القاسم، **الكشاف**، ج٤ ص ٨١ . وانظر: السيوطي جلال الدين، **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، ج٣، ص ٤٦٦.

(٧٤) الزمخشري أبو القاسم، **الكشاف**، ج٥ ص ٥٣٧. وانظر: السيوطي جلال الدين، **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، ج٣، ص ٤٦٦.

(٧٥) انظر: الحلبي، السمين، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج١٠، ص ٢٧٣.

(٧٦) انظر: السيوطي جلال الدين، **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، ج٣، ص ٥٧٩.

(٧٧) السيوطي جلال الدين، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج١، ص ٢١٨.

(٧٨) ابن الشجري، علي بن حمزة، **أمالي ابن الشجري**، ج١، ص ٨٩.

(٧٩) زتسيسلاف و أورزنياك، **مدخل إلى علم النص: مشكلات بناء النص**، ص ٧٩.

(٨٠) انظر: السيوطي جلال الدين، **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، ج٣، ص ٤٦٣ - ٤٦٥.

(٨١) انظر: الزمخشري، أبو القاسم، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ج ٢، ص ١٦٢.

(٨٢) **الاتساق في اللغة الإنجليزية**، هاليداي ورقية حسن، ص ٣٧، **نقلاً عن** خطابي، محمد، **لسانيات النص مدخل إلى** انسجام الخطاب، ط١، المركز الثقافي العربي، المغرب، ١٩٩١م، ص ١٧.

(٨٣) براون جليان، و يول جورج، **تحليل الخطاب**، ص ٣٦.

(٨٤) انظر: مريم فرنسيس، **في بناء النص ودلالته: محاور الإحالة الكلامية**، ط١، وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٨م، ص ١٢٣.

(٨٥) انظر: الجرجاني، محمد بن علي، **الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة**، تحقيق: دكتور عبد القادر حسين، بدون ط، دار نهضة مصر، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١٢٣- ١٢٤. والجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ٢٢٧.

(٨٦) انظر: **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ج١، ص ١٦١، والتفتازاني، سعد الدين، **المطول على تلخيص المعاني**، ط١، مطبعة البوسنوي، القاهرة، ١٣٠٤هـ، ص ٢٦٠.

(٨٧) انظر: كلام أبي يعقوب السكاكي **عن أنواع الجامع بين الجمل المتعاطفة في مفتاح العلوم**، تعليق: نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م، ص ٢٥٣ - ٢٥٥.

(٨٨) الزمخشري أبو القاسم، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ج١، ص ٢٦٦.

(٨٩) انظر: **البيان في روائع القرآن: دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني**، ط٢،عالم الكتب، القاهرة،٢٠٠٠م، ج١، ص ١٢٠ .والزمخشري، أبو القاسم، **الكشاف**، ج١، ص ٥٤٢.

(٩٠) انظر: الزمخشري أبو القاسم، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في**

وجوه التأويل، ج٤، ص ١٥٧ .والأندلسي أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ج٦، ص ٣٠٧.

(٩١) ابن يعيش موفق الدين، **شرح المفصل**، ج٣، ص ٥١.

(٩٢) الثعالبي، أبو منصور، **فقه اللغة وسر العربية**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط١، إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م، ص ٢٢٧، ٢٢٩.

المَصادِرُ وَالمَراجِع

١- الأستراباذي، رضي الدين، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، تحقيق: دكتور يحيى بشير مصري، ط١، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٦م.

٢- الأزهر، الزناد، **نسيج النص: بحث فيما يكون به الملفوظ نصاً**، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٣م.

٣- ابن الأنباري، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

٤- الأندلسي، أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.

٥- الأندلسي، ابن مالك، **شرح التسهيل**، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، وآخر، ط١، دار هجر، القاهرة،١٩٩٠م.

٦- الأنصاري، ابن هشام:

-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد البقاعي، بدون ط، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: دكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م.

٧- بحيري، سعيد، **في العلاقة بين البنية والدلالة: دراسات لغوية وتطبيقية**، ط ١، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٧م.

٨- براون جليان، ويول جورج، **تحليل** الخطاب، ترجمة: دكتور محمد لطفي الزليطني، ودكتور منير التريكي، ط١، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعوية، ١٩٩٧م.

٩- برينكر، كلاوس، **التحليل اللغوي للنص: مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج**، ترجمة: دكتور سعيد بحيري، ط٢، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢ م.

١٠- بياجيه، جان، **البنيوية**، ترجمة: عارف منيمنة و آخر، ط٤، منشورات عويدات، بيروت - باريس، ١٩٨٥م.

١١- التفتازاني، سعد الدين، **المطول على تلخيص المعاني**، ط١، مطبعة البوسنوي، القاهرة، ١٣٠٤هـ.

١٢- الثعالبي، أبو منصور، **فقه اللغة وسر العربية**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط١، إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م.

١٣- الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

١٤- الجرجاني، محمد بن علي، **الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة**، تحقيق: دكتور عبد القادر حسين، بدون ط، دار نهضة مصر، القاهرة، بدون تاريخ.

١٥- ابن جني، أبو الفتح:

- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م.

- اللمع في العربية، تحقيق: دكتور حسين محمد شرف، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩م.

١٦- ابن الحاجب، أبو عمرو، **أمالي ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق: الدكتور فخر صالح قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

١٧- حسان، تمام:

- اجتهادات لغوية، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

- البيان في روائع القرآن: دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ط٢،عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

- الخلاصة النحوية، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

١٨- الحلبي، السمين، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: دكتور أحمد محمد الخراط، ط١، دار القلم، دمشق، بدون تاريخ.

١٩- خطابي، محمد، **لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب**، ط١، المركز الثقافي العربي، المغرب، ١٩٩١م.

٢٠- دي بوجراند، روبرت، **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة: دكتور تمام حسان، ط١، عالم الكتب، القاهرة ١٩٩٨م.

٢١- زتسيسلاف و أورزنياك، **مدخل إلى علم النص: مشكلات بناء النص**، ترجمة: دكتور سعيد بحيري، ط٢، مؤسسة المختار، القاهرة ,٢٠١٠م.

٢٢-الزمخشري، أبو القاسم، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٨م.

٢٣-السكاكي، أبو يعقوب، **مفتاح العلوم**، تعليق: نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

٢٤- سيبويه، أبو بشر عمرو، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ.

٢٥-السيوطي، جلال الدين:

- الأشباه والنظائر في النحو، بدون ط، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

- طبقات المفسرين، تحقيق: علي محمد عمر، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٩٦هـ.

-معترك الأقران في إعجاز القرآن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

٢٦- ابن الشجري، علي بن حمزة، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: دكتور محمود الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م.

٢٧-الطاهر، ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.

٢٨- ابن عقيل، بهاء الدين، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، ط١، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٠هـ.

٢٩- العلوي، ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥م.

٣٠- العلوي، يحيى بن حمزة، **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٠م.

٣١- عياد، شكري **اللغة والإبداع: مبادئ علم الأسلوب العربي**، ط١، انترناشونال بيرس، مصر، ١٩٨٨م.

٣٢- فندايك، **النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي**، ترجمة: عبد القادر قنيني، ط١، منشورات إفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠٠٠م.

٣٣- كلماير، ومؤلفون آخرون، **أساسيات علم لغة النص: مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه**، ترجمة: دكتور سعيد بحيري، ط١، زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٣٤- فرنسيس، **مريم في بناء النص ودلالته: محاور الإحالة الكلامية**، ط١، وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٨م.

٣٥-ابن الناظم، محمد، **المصباح في المعاني والبيان والبديع**، تحقيق: دكتور حسني عبد الجليل يوسف، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٨٩م.

٣٦-ابن يعيش، موفق الدين **شرح المفصل**، بدون ط، المجلس الأعلى للأزهر الشريف،إدارة الطباعة المنيرية، بدون تاريخ.

* * *

The Transformations of Referral Structure and its Significance in the Qur'anic Text

Abstract

This research presents the properties of the referral structure of the Arabic language in the text of the Qur'an; through the transitions between the parties to the referral (referral connector, and its reference), and diversity in the methods of the referral structure in the Qur'an. This is one of the requirements of the context and its significance.

The research prefers the word "transformations" over the word "reverse" regarding the origin of the structure; because transitions reveal the linguistic flexibility of the system during the diversity of use. They stem from within the system, and have the status of independence in the formation of the referral structure by grammatical and semantic rules, that govern the steady drumbeat of the connector with its reference, in terms of form and meaning. Hence, the use of one of the referral structure images without the other in the expression of particular significance depends on the availability of linguistic correction first, then follows the aesthetics of their use accordingly. The reverse out of the structure linked to speech purposes and arise here objectives of the speaker, and slit aesthetic language. Thus, a question might: Why was the reversed of this structure is addressed to the other? What purposes? What is its significance?... etc.

A relationship of "transformation" in the linguistic structures -including Referral - to "reverse" the origin of the structure is the relationship of total and part. The focus on the reverse only distracts the search from the form to the semantic content. The linguistic patterns - as is well known – are the form and significance. It is not imagined in understanding the language sustainment either one without the other.

The constant textual analysis that referral structure must be studied through the grammatical rules and semantic principles together, without isolation from one another. Accordingly, the research discussed formal transformations of the referral connector, and the consequent transformations in significance. Also, the research introduced reference quantity transformations, relative and qualitative, in addition to that, the referral structure transformations, that represent a manifestation of the miracle of the linguistic structure of the Qur'an.

The Author :

Dr. Ehab Hamam A. El - shewy.

- Lecturer of grammar and prosody in Faculty of Arts, the new Valley, Assiut University.

- Academic Experience:

1- Lecturer of grammar and prosody, Faculty of Social Sciences, 6th October University, Egypt, From 2009 to 2012.

2- Lecturer of grammar and prosody, Faculty of Arabic Language, Umm Al Qura University -Saudi Arabia, From 2012 to 2014.

3- Lecturer of grammar and prosody, Faculty of Arts, the new Valley, Assiut University, From 2014 to now.

Publications :

1- Grammatical and Morphological Issues in Ibn Sayedh's, *Al Muhkam*. An unpublished MA Dissertation in Faculty of Dar AL -oloum - Cairo University, 2005.

2- The Context of Situation between Grammarians and Rhetoricians: A study in the Text Grammar. An Unpublished PhD Thesis in Faculty of Dar Al - oloum - Cairo University 2009.

3- **An Introduction to the Arabic Grammar**. Dar Al Bayan, AL - Fayoum, 2009.

4-"The Prosodic Embodiment and its Role in the Cohesion of the Text", **Dar Al Uloum Journal**, Cairo University, 2012.

5- "Gramatical Paradoxes in Steady Rule and its Constancy", **Journal of Arabic Language and Literature**, Umm Al Qura University -Saudi Arabia, May 2013.

6- "Linguistic Aspects between the Qur'an Reciters' Obligation and Methods of Grammar Guidance", **Dar Al Uloum Journal**, Cairo University, 2015.

Monogragh 439

The Transfomation of Referral Structure and its Significance in the Qur'anic text

Dr. Ihab Hammam Attia Elshewy
The Faculty Arabic Language - Umm Al - Qura University - Macca (Previously)
Faculty of Arts - Assiut University (New Valley)
Egypt